المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

الاسْتِشْهادُ بالحديثِ الشَّريفِ في شرْحِ الآجُرُّومِيَّة للسَّنهُورِيِّ (ت (٨٩٩ هـ)

Citation of the honorable hadith In the commentary of al-Ajrumiyah by al-Sanhuri (d. 899 AH)

بقلم الدكتور

أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفا

أستاذ النَّحو والصَّرف المُساعد بكلية اللُّغة العربيَّة وآدابها بجامعة أمِّ القُرى
ومدرِّس اللُّغويَّات بكلية اللُّغة العربية بالمنصُورة - جامعة الأزهر

الجزء الرابع (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسْتشْهادُ بالحديثِ الشَّريفِ
في شرْحِ الآجُرُّومِيَّة للسَّنهُورِي (ت (٨٩٩ هـ)

أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفا

قسم النَّحو والصَّرف ـ بكلية اللُّغة العربيَّة وآدابها بجامعة أمِّ القُرى

قسم اللُّغويات بكلية اللُّغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: aeabualwafa@uqu.edu.sa

الملخص

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على خاتم رسله ومُصْطفاه، وبعد: فعنوانُ بحثي: (الاسْتشْهادُ بالحديثِ الشَّريفِ في شرْحِ الآجُرُّومِيَّة للسَّنهُورِي ت (٨٩٩هـ).

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ يكونَ في أربعة مباحث، تسبقُها مقدِّمة وتمهيد، وتقفُوهُا خاتمةٌ وفهارسُ،أما المقدّمةُ فاشتملتْ على أسبابِ اختيار الموضوع، وخُطَّتِه، ومنهجي فيه.

وأما التمهيدُ فتضمَّن عنصرين: أولهما: ترجمة السَّنهوريِّ، والآخر: موقف النَّحويين والسَّنهوريُّ من الاسْتشهاد بالحديث الشَّريف.

وأما المبحثُ الأول فعُنوانُه: اكتفاء السَّنهوريِّ في الاستشهاد بالحديثِ الشَّريف، وأما المبحث الثاني فعُنوانُه: استشهادُ السَّنهُوريِّ بالحديث مسبُوقًا بشاهدٍ أو أكثر من القرآن الكريم، وأما المبحث الثالث فعنوانه: استشهادُ السَّنهُوريِّ بالحديث متلوًّا بشاهدٍ شعريٍّ أو نثريٍّ من كلام العرب الفُصَحاء، وأما المبحث الرابعُ فعنوانُه: توجيهُ السَّنهُوريِّ الاسْتشْهادِ ببعض الأحاديثِ بوجهٍ مُخالفٍ لما سبق توجيهُهُ به.

ثم ذيَّلتُ البحث بخاتمةٍ، وفهارس مُتنوِّعة.

الكلمات المفتاحية: السُّنهوري ، الاستشْهاد، الحديث الشَّريف.

Citation of the honorable hadith In the commentary of al-Ajrumiyah by al-Sanhuri (d. 899 AH)

Ahmed Ibrahim Ahmed Abu Al-Wafa

Department of Grammar and Morphology - College of Arabic Language and Literature, Umm Al-Qura University , Linguistics Department, Faculty of Arabic Language, Mansoura, Al-Azhar University

email: aeabualwafa@uqu.edu.sa

Abstract:

Praise be to God, and prayers and peace be upon the Seal of His Messengers and Chosen One, and after: The title of my research: (Citation of the Noble Hadith in Sharh Al-Ajrumiyah by Al-Sanhouri (899 AH.(

The nature of the research required that it be in four sections, preceded by an introduction and preface, and followed by a conclusion and indexes. As for the introduction, it included the reasons for choosing the topic, its plan, and its methodology.

As for the preamble, it included two elements: the first: the translation of Al-Sanhouri, and the other: the position of the grammarians and Al-Sanhouri on citing the noble hadith.

As for the first topic, its title is: Al-Sanhouri's citation of the hadith, and as for the second topic, its title: Al-Sanhouri's citation of the hadith preceded by one or more witnesses from the Holy Qur'an, and as for the third topic, its title: Al-Sanhouri's citation of the hadith reciting a poetic or prose witness from the words of the eloquent Arabs, and as for the topic The fourth is its title Al-Sanhouri's directive to cite some hadiths in a way that contradicts what he was previously directed by.

Then I appended the research with a conclusion and various indexes.

Keywords: Sanhouri, martyrdom, hadith.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على خير خلقِه ومُصْطفاه، وبعد:

فقد هيَّأ اللهُ لي الاطِّلاعَ على شرح الآجُرُّوميَّة للسَّنهوريِّ (ت٨٨٩هـ)، ولفت انتباهي كثرةُ عددِ الأحاديث الشَّريفة المُسْتشهد بها فيه، فاسْتخرتُ اللهَ في دراسة موقفِ السَّنهُوريِّ من الاسْتشْهاد بالحديثِ الشَّريف، واخترتُ أنْ يكون عنوانُ البحث: (الاسْتشْهادُ بالحديثِ الشَّريفِ في شرْحِ الآجُرُّومِيَّة للسَّنهُوري ت"٨٩٩هـ")، وذلك للأمور التَّالية:

١- أنَّ هذا الشَّرح هو أجمعُ وأوْسعُ شروح الآجرُّوميَّة، وأغزرُها مادةً، وأكثرها إيرادًا للشَّواهد المُتنوِّعة: الآياتِ والقراءاتِ القرآنية، والأحاديثِ النبويَّة، والأبياتِ الشِّعرية، والأقوالِ والأمثالِ العربيَّة الفصيحة.

٢- اكتفاءُ السَّنهوري -في كثيرٍ من مسائلِ الشَّرح- بالاسْتشهادِ بالحديث الشَّريف فقط، مع كثرةِ شواهدِ شرْحِه الأخرى، وتنوُّعِها، فكان لا بُدَّ من تتبُّع ذلك بالدِّراسة؛ لتحديدِ موقفِهِ من قضيَّة الاستشْهَادِ بالحديثِ الشَّريف، وأيِّ فريقٍ يتْبعْ.

٣- أنَّ غيرَ واحدٍ من أصحاب كتب التَّراجم نصُّوا على أنَّ السَّنهوري كان فقيهًا أصوليًّا، ومحدِّثًا نحويًّا، فهو عالمٌ موسُوعي، واتِّساعُه في الاسْتِشْهاد بالحديثِ في مسائلِ النحو دليلٌ على تمكُّنِهِ في العِلمَيْن، ورُسُوخِه في الفنَّين.

٤- بروزُ شخصية السَّنهوريِّ في الشَّرح، فلم يكن مُجرَّد ناقلٍ للآراء، بل وقفِ موقف الدِّراسةِ والتَّحليل، والتَّرجيحِ والاخْتيارِ والتَّعليل.

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ يكونَ في أربعة مباحث، تسبقُها مقدِّمةٌ وتمهيد، وتقفُوهُا خاتمةٌ وفهارسُ فنِّية مُتنوِّعة.

أما المقدِّمةُ فتضمَّنت أسبابِ اختيار الموضوع، وخُطَّتِه، ومنهجِي فيه.

وأما التمهيدُ فاشتمل على عنصرين: أحدهُما: ترجمة السَّنهوريِّ، من حيث: (اسمُه ونسبُه- مولدهُ ونشأتُه-شيوخُه- مكانتُه العلميَّة- تلاميذُه- مؤلَّفاتُه- وفاتُه)، والآخر: موقفُ النَّحويين من الاستشْهاد بالحديثِ الشَّريف.

وأما المبحثُ الأول فعُنوانُه: اكتفاءُ السَّنهوري في الاستشهادِ بالحديث الشَّريف، وأما المبحثُ الثاني فعنوانُه: استشهادُ السَّنهُوريِّ بالحديثِ مسبُوقًا بشاهدٍ أو أكثر من القرآنِ الكريم.

وأما المبحثُ الثالث فعنوانُه: استشهادُ السَّنهُوريِّ بالحديث متلوًّا بشاهدٍ شعري أو نثري من كلام العرب الفُصَحاء.

وأما المبحثُ الرابع فعنوانُه: توجيهُ السَّنهوريِّ الاسْتشْهادِ ببعض الأحاديثِ بوجهٍ مُخالفٍ لما سبق توجيهُهُ به.

ثم ذيَّلتُ البحث بخاتمةٍ وفهارس فنية متنوِّعة.

أما الخاتمةُ فضمَّنتها أهم نتائج البحثِ وتوصيَّاتِه، وأما الفهارسُ فاشتملتْ على: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث الشَّريفة المُستشهد بها، وفهرس المصادر والمراجع، وثَبَتٍ للموضوعات).

وقد اتبَّعت في دراستي تلك المنهج الوصفيَّ التَّحليلي؛ حيثُ قمتُ بجمع كلِّ الأحاديثِ النبويَّةِ الشَّريفة التي استشهد بها السَّنهوريُّ، ودراستِها دراسةً تحليليةً، أُبيِّنُ فيها وجه استشهادهِ بها، مُلتزمًا- في ترتيبها- بترتيب السَّنهوريِّ-نفسه- لموضُوعاتِ شرحِ الآجرُّوميَّة.

وكان منهجي في دراسة كل حديثٍ هو وضعُ عنوانٍ للمسألة التي تتضمَّنُه، ثم ذكر نصِّ السَّنهوري الذي يستشهدُ به فيه، ثم تناولُ نصِّه بالتَّعليق والتَّحليل، وأخيرًا، أسألُ الله التَّوفيق والسَّداد، والحمدُ لله أولاً وآخرًا.

تمهيد

أولا: (ترجمة السُّنهوري)[1]

اسمُه ونسبُه:

هو: أبو الحسن نور الدِّين علي بن عبد الله بن علي السَّنهُوريِّ، النطُوبَسيِّ، القاهريِّ، الأزْهــريِّ، الضَّرير، الإمامِ الكامل، العالمِ الجليل، الفاضلِ الحافظ، المُحدِّث النَّحوي، الأُصوليِّ الفقيه، شيخ المالكيَّة في وقته.

مولده ونشأته:

وُلد سنة أَربع عشرَة وَثَمَانمِائَة تَقْرِيبًا بنطُوبَس، وانتقل مِنْهَا الى سَنهُور–وهما قريتان من قرى مصر– فحفظ بهَا الْقُرْآن، ثمَّ تحولَّ الى الْقَاهِرَة، فقطن الْجَامِع الْأَزْهَر، وَحفظ الشَّاطبيتين، وألفية النَّحْو، وَابْن الْحَاجِب الْأَصْلِيّ، وَشَرحه للعضد والرِّسالة، وَابْن الْحَاجِب الفرعي .

شيوخه:

تلقَّى عن أعلامٍ كُثُر، منهم: الزَّين طاهر النُّويري، والبُسَاطي، وَيحيى العجيسي، وَأبي عبد الله الرَّاعِي، والبدر بن التنسي، والولوي السُّنْبَاطِي، والزين سَالم قَاضِي دمشق، وَأبي الْفضل البِجَائِيِّ، وَأبي الْجُود، والشِّهاب الحِنَّاوِيِّ، والشِّهاب الأُبَّدِي، وغيرهم.

---

(١) تنظر ترجمته في: الضَّوء اللَّامع لأهل القرن التاسع للسَّخَاوي: ٥/ ٢٤٩– ٢٥١، و دُرّة الحِجَــال فــى أسماء الرِّجال لابن القاضى: ٢٥١/٣، وشجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة لابــن ســالم مخلــوف: ٣٧١/١، والأعْلام للزِّركلي: ٤/ ٣٠٧، وهديَّة العارفين للبغدادي: ١: ٧٣٧، ومعجم المُؤلِّفين لعمر رضا كحالة: ٧/ ١٣٨، ومقدمة تحقيق شرح الآجروميَّة: ٢٥–٣٠.

مكانته العلمية:

كان دؤُوبَ التَّلَقِّي والتَّعلُّم والاشْتِغَال، واستغرقَ أوقاتِه فِي ذَلِك، كل هَذَا مَعَ التَّحَرِّي فِي تَقْرِيره ومباحثه، حَتَّى برعَ وأشير إِلَيْهِ بالفضيلة، وَحجَّ وجاور، وأقرأ هُنَاكَ، وَصَارَ شيخ الْمَالِكِيَّة بلا مُدافع، ودرَّس للمالكيَّة بالبرقُوقيَّة.

تلاميذه:

ازدحمَ فِي حلقته الْفُضَلَاء، وتخرَّج بِهِ جمَاعَةٌ صَارُوا أعلامًا ومدرِّسين، وتلقَّى عنه أئمةُ كُثُر، منهم: الشيخ أحمد زروق، وأبو الحسن الشَّاذلي المُنُوفي، والحطَّاب الكبير، والشَّمس التتائي، والشَّمس اللَّقَّاني، والنَّاصر اللَّقَّاني، ويوسف التتائي، والفِيشِي، وغيرهم.

مؤلفاته:

اشتهر بالفقه وأصوله، وبالحديث والعربية والقراآت، وكثُرت مصنَّفاته، ومنها: شرحٌ على "مُختصر خليل" في الفقه، لم يكمُل، وشرحان للآجُرُّوميَّة في النحو، وتعليقٌ على "التَّلقين".

وفاته:

تُوفي ليلَة الْأَرْبَعَاء تَاسِع عشر رَجَب سنة تسع وَثَمَانِينَ وثمانمائة، بعد توعُّكِهِ أَيَّامًا وَصُلِّى عَلَيْهِ، ثمَّ دُفن بحوش الشَّيْخ عبد الله المُنُوفي، وتأسَّف النَّاس على فَقده، وَلم يخْلُف فِي الْمَالِكِيَّة مثله.

*****

ثانياً: موقف النَّحويين والسَّنهوريِّ من الاسْتشهاد بالحديث الشَّريف:

كان السَّنهوريُّ معنيًّا في شرحِه بإيراد الشواهد المتعدِّدة والمتنوِّعة التي يُعضِّدُ بها مسائلهُ، ويؤيِّدُ بها الأقوال المُختارة، بل كان من المُكثرين لذلك، فاستشهد بثلاثَ عشرةَ وسبعمائة آية من شواهد القرآن الكريم، وثمانٍ وستين قراءةً شاذَّةً، وسبعة وأربعين حديثًا، وثلاثة عشر مثلاً، وثلاثةً وسبعين وأربعمائة بيتٍ من الأبيات الشِّعريَّة(١).

وبحثي معنيٌ بدراسةِ الأحاديثِ الشَّريفة التي أوْردها في شرحه للاستشهاد بها، وقبل تسليط الضَّوء على ذلك كان لا بدَّ من الإشارة إلى مسألةِ استشهادِ النَّحويِّين بالحديثِ النبويِّ الشَّريف، وهي مسألةٌ نشبَ فيها خلافٌ كبير بين النُّحاة قديماً وحديثاً، وخلاصةُ ذلك الخلاف تتمثَّل في وجودِ ثلاثةِ مذاهبَ في القولِ بالاستشهاد به، وهاك بيانُها(٢):

المذهب الأول: القولُ بمنع الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريف مطلقاً، وهذا قولُ أبي حيَّان، وشيخِه ابن الضَّائع، مُتابعين فى ذلك مَن تقدَّمهم من بعض النُّحاة، ومُحتجِّين على ذلك بأمرين:

(أحدهما): أنَّ الأحاديث لم تُنقَل كما سُمِعَت من النَّبيِّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وإنما رُوِيتْ بالمعنى.

و(الآخر): أنَّ أئمة النحو المُتقدمين من المِصْرَيْن لم يحتجُّوا بشئٍ منها.

ورُدَّ الأول بأنَّ النقل بالمعنى إنما كان فى الصدر الأول قبل تدوينه فى الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايتهُ تبديلُ لفظٍ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق،

(١) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٥٨- ٦١.

(٢) تنظر هذه الأقوال فى: الاقتراح للسُّيوطي: ص ٥٢ – ٥٥، وخزانة الأدب للبغدادي: ص ٩ – ١٥، ودراسات فى كتاب سيبويه-د/ خديجة الحديثى: ص ٤٨- ٥٩.

على أنَّ اليقين غير شرطٍ، بل الظنُّ كاف. و رُدَّ الثانى: بأنه لا يلزم من عدم استدلالِهم بالحديث عدمُ صحَّة الاستدلال به(١).

المذهب الثانى: القولُ بجواز الاستشهاد به مطلقاً، وهو قولُ ابن خرُوف، وابن مالك، والرَّضى، وابن هشام، والدَّمامينى؛ وقد أطال الدَّمامينيُّ فى الردِّ على المانعين للاسْتشهاد به(٢).

المذهب الثالث: مذهب القائلين بالتوسُّط بين القولين، وهو قولُ الشَّاطبى، والسُّيوطى، وكثيرٌ من المُحدثين.

« قال الشَّاطبى: لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وهم يستشهدون بكلام أجْلاف العرب .. وأشعارِهم التى فيها الفُحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصَّحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم؛ فإنَّ رواته اعتنوا بألفاظها لما ينبنى عليه من النحو،.. وأما الحديثُ فعلى قسمين: قسمٌ يعنى ناقلهُ بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسمٌ عُرِفَ اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص، كالأحاديث التى قصد بها بيانُ فصاحته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.. ، والأمثال النبوية، فهذا يصحُّ الاستشهادُ به فى العربيَّة »(٣).

فقسَّم الشَّاطبيُّ الحديث إلى نوعين: مرويٌّ بالمعنى، ومرويٌّ باللفظ، أما الأول فمردودٌ؛ إذ لا يُدرى قدرُ فصاحةِ قائله، وأما الآخر فمقبولٌ؛ إذ إنَّه منقولٌ من لفظِ النبيِّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، أفْصح البشر، وأبلغِ المتكلمين.

---

(١) تراجع: خزانة الأدب: ٩/١ .
(٢) ينظر ذلك بالتفصيل فى خزانة الأدب: ١٤/١، ١٥.
(٣) خزانة الأدب: ١٢/١، ١٣، ونصُّ الشَّاطبي في كتابه: المقاصد الشَّافية:٤٠١/٣-٤٠٥.

وقد تبِع بعض الباحثين المُحدثين[١] أصحاب هذا القول،

وسار على نهجهم- مع اختلاف يسير-، فقسَّم الحديث ثلاثة أقسام:

« القسم الأول: وهو ما لا ينبغى الاختلافُ فى الاحتجاجِ به فى اللغة، وتحته هذه الأنواع السِّتة:

١- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته-ﷺ-.

٢- ما يُروى من الأقوال التى أُمر بالتَّعبُّد بها، كألفاظ القنوت والتَّحيَّات.

٣- ما يُروى شاهداً على أنه كان يُخاطب كلَّ قومٍ من العرب بلغتهم.. .

٤- الأحاديث التى وردت من طرق متعدِّدة، واتَّحدت ألفاظها.

٥- الأحاديث التى دوَّنها من نشأ فى بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كالإمام الشَّافعى.

٦- ما عُرِف من حال رُواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: ابن سيرين.

وقد ارتضى ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة[٢]، ولكنه قيَّد تلك الأنواع بأن تكون موجودةً فى الكتب المُدوَّنة فى الصدر الأول كالكتب السِّتَّة الصِّحاح فما قبلها، وزاد عليها: الأحاديث المتواترة المشهورة، وكتب النَّبىِّ-ﷺ-.

القسم الثانى: وهو ما لا ينبغى الاختلافُ فى عدم الاحْتجاج به، ويشملُ الأحاديث التى لم تُدوَّن فى الصدر الأول، وإنما رُويتْ فى كتب المتأخِّرين.

القسم الثالث: وهو ما يمكن أن يقع فيه الاختلاف، وهو ما دُوِّن فى الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع السِّتة المُتقدمة، ويراه على نوعين:

(أحدهما): ما ورد بلفظه على وجهٍ واحد، فالظاهر صحَّة الاحتجاج به.

---

(١) هو الشيخ الخضر حسين. يراجع كتابه: القياس فى اللغة العربية: ٤٧، ٤٨، وكتاب: أبو القاسم السُّهيلى ومذهبه النحوي، د/ محمد إبراهيم البنا: ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) تنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٤/٧.

والآخر: ما اختلفت الرِّوايةُ فى بعض ألفاظه، فأجاز الاستشهاد بما جاء فى روايةٍ مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين، وأما الرِّوايةُ الشَّاذَّة فيرى الوقوفَ دون الاستشهاد بها»[١].

كان هذا إجمالاً لبيان الخلاف فى قضية الاستشهاد بالحديث الشَّريف، ذكرته لأبيِّن موقف السَّنهوريِّ من الاسْتشهاد به، وإلى أىِّ المذاهب يميل.

وقد أوْرد السَّنهُوريُّ فى شرحهِ على الآجرُّوميَّة أربعةً وأربعين حديثًا وأثرين، وهى التى يُمكن الكشْف بها عن موقفِه من الاستشهاد بالحديثِ الشَّريف.

والواضح أنه كان متبعًا لأصحاب المذهب الثالث، القائلين بجواز الاستشهادِ بالحديث الشَّريف، بل والمُكثرين للاسْتشهاد به، وفي بعض أحواله كان يكتفي بالاستشهادِ به على بعض مسائل النحو وقضاياه، دون اعتمادٍ منه على شواهدَ أخرى تُعضِّده وتدْعمُه، وقد جاء استشهادُهُ به على ثلاث صور:

أولاها: الاستدلال به على معنىً لغوى: وذلك في موضعين:

(١) الاستشهادُ بحديث: (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيَدٍ..) على إطلاق لفظ "الكلمة" على "الجملة"[٢].

(٢) الاستشهادُ بحديث: (وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا..) على كون الإعراب معناه لغة: الإبانة[٣].

ثانيها: توجيهُ الاسْتشْهاد ببعض الأحاديث بوجه مُخالف لما سبق توجيهُهُ به:

وذلك في أربعة مواضع، وقد أفردت لها المبحث الرابع من البحث[٤]

ثالثها: الاستشهاد به على مسألةٍ نحوية، وذلك في أربعة وأربعين موضعًا:

اعتمد فيها على واحدٍ وأربعينَ حديثًا، وكرَّر ثلاثةً منها في موضعين؛ حيث استشهد بها في موضعين من مواضع الاستشهاد.

---

(١) أبو القاسم السُّهيلى ومذهبه النحوى: ٢٥٦، ٢٥٧(بتصرُّف يسير).
(٢) البحث: ص ٢١.
(٣) البحث: ص ١٠.
(٤) البحث: ص ٢٨-٢٩.

المبحث الأول

اكتفاء السَّنهوريِّ بالاستشهاد بالحديث الشَّريف

يقومُ هذا المبحث على جمع الأحاديث النبويَّة الشَّريفة التى اكتفى بها السَّنهوريُّ في الاستشهاد لبعض المسائل النَّحويَّة المذكورة فيه، وعددُها واحدٌ وثلاثون مسألةً، استشهد السَّنهوريُّ لكلِّ مسألةٍ منها بحديثٍ واحدٍ، ولم يعضِّد استشهادَه به بأي شاهدٍ آخر؛ مكتفيًا بالاستشهاد به، ومعتمِدًا عليه دون غيرهِ منها، وهاك تفصيل المسائل:

(١) تصدُّرُ "رُبَّ"، واختصاصُها بجرِّ النَّكرات

نصُّ السَّنهوريِّ: « وأمَّا "رُبَّ" فلا تجرُّ إلا النَّكرات، ولا تكونُ إلا مصدرةً، كقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[(١)]» ..[(٢)].

أقولُ: انفرد السَّنهوريُّ – فيما اطَّلعتُ عليه- بالاسْتشهادِ بهذا الحديث على تصدُّر "رُبَّ"، واخْتصاصِها بجرِّ النَّكرات، ولعلَّ سبب ذلك أنَّه اعتمدَ تلك الرِّواية، أما الرِّوايةُ المشهُورة للحديث فهي: (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ..).

وقد استشهد بها كثيرٌ من النَّحويين على شاهدين آخرين:

أحدهما: إفادةُ "رُبَّ" للتكثير كثيرًا[(٣)]

والآخر: كونُ "يَا" للنداء، والمُنادى مَحْذُوف، أو لمُجَرّد التَّنْبِيه[(٤)]

(٢) إفادةُ "إلَى" معنى انتهاءِ الغايةِ الزَّمانيَّة

نصُّ السَّنهوريِّ: « و لـــ"إلى" معنيان: الأول: انتهاءُ الغاية: مكانيَّةً كانت

---

(١) صحيح البخاري: باب(العلم والعظة بالليل):١/٣٤، والمعجم الكبير للطَّبراني: ٢٣/ ٣٥٦..

(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ١٠٢.

(٣) منهم: ابن هشام في المغني: ٤٨٨، وابن عقيل في المساعد:٢/٢٨٥، وناظر الجيش فـــي تمهيـــد القواعد: ٦/٣٠٢١، والأشموني في شرحه الألفية: ٢/١٠٤.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٨، والقاموس المحيط: ١٣٥٦.

أو زمانيَّة، فالمكانيَّة كقولهِ: ...، والزَّمانيَّة كقول الرَّاوي: (فمُطِرْنَا من الجُمعةِ إلَى الْجُمُعَة)[١].. »[٢].

أقولُ: نُسب هذا القول إلى الكوفيِّين والأخفش والمُبرد وابن دُرُستويه، أما أكثر البصريين فقد قالوا بمنعه[٣]، قيل: و"الصَّحيح جوازه؛ لثبوتِ ذلك في القرآن العزيز، والأحاديث الصَّحيحة، والأشعار الفصيحة[٤]، واختاره ابن هشامٍ وناظر الجيش[٥]، واستدلَّا بهذا الحديث.

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ لهما في اختيارِهما واستشهادِهما.

(٣) الإعرابُ لغةً الإبانة (وهو استشهادٌ لغوي)

نصُّ السَّنهوريِّ: «الإعرابُ في اللغة: الإبانة، يُقال: أعربَ الرجلُ عمَّا في ضميره: إذا أبانَ عنه، ومنه الحديث: (البِكرُ تُستَأْذَن، وإذْنُهَا صِمَاتُها، والثيِّبُ تُعرِبُ عن نَّفْسِها)[٦]، أي: تُبينُ رضاها بصريحِ قولها»[٧].

أقولُ: ذكر بعض النَّحويين للإعراب هذا المعنى ومعنيان آخران، وهما: التَّغيير، والتَّحسين، ومنهم: أبو حيَّان، وابن هشام، وابن عقيل، وناظر الجيش[٨]، واكتفى بعضهم بتعريفه بهذا التعريف اللغوي، ومنهم: ابن يعيش وابن مالك[٩]، وقد استشهد ابن يعيش بالحديث المذكور.

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ لابن يعيش وابن مالك في قولِهما، وتابعٌ لابن يعيش في استشهاده بالحديث المذكور.

---

(١) صحيح البخاري:باب (مَن اكْتَفَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ): ٢/ ٢٩.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ١١٠.
(٣) نسب إليهم في: مغني اللبيب: ٤٢٠، والتصريح: ٢/ ٦٣٨، وخزانة الأدب: ٣/ ٣٣٢.
(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش: ٦/٢٨٧٧.
(٥) المغني: ٤٢٠، وأوضح المسالك: ٣/٢٠، وتمهيد القواعد : ٦/٢٨٧٧.
(٦) صحيح مسلم: باب (اسْتِئْذَانِ الثَّيِّبِ فِي النِّكَاحِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالسُّكُوتِ): ٢/١٠٣٧.
(٧) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ١٥١.
(٨) التذييل والتكميل:١/١١٥، واللمحة: ١/١٤٧، والمساعد: ١/١٩، وتمهيد القواعد: ١/٢٢٣.
(٩) شرح المفصل: ١/ ١٩٦، وشرح التسهيل: ١/٣٣،

(٤) جواز مجيءِ فعلِ الشَّرط مضارعًا وجوابه ماضيًا خلافًا للجمهور

نصُّ السَّنهوريِّ: « والفعلان اللذان تجزمُهما هذه الأدواتُ كلها يجوزُ أنْ يكونا مضارعين..، وأنْ يكونا ماضيين..، وأنْ يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا...، وأما كونُ الأول مضارعًا والثاني ماضيًا فأنكرهُ الجمهور، وقالوا: لا يُوجد ذلك إلا في الشِّعر، وأثبته ابنُ مالك وأتباعُه، واحتجُّوا عليه بقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)[١] ..»[٢].

أقولُ: نُسب إلى جمهور النَّحويين القولُ بعدم جواز ذلك إلا في الشِّعر، أما مذهبُ الفراء وابن مالك فالقولُ بجوازهِ في الاختيار[٣]، وقد استدلَّ ابن مالكٍ بهذا الحديث-نفسه-.

وعليه: فالسنهوريُّ تابعٌ للفرَّاء وابن مالكٍ في قولهما، وتابعٌ لابن مالكٍ في الاستشهاد بالحديثِ المذكور.

(٥) مجيءُ الفاعلِ مجرورًا بإضافة اسم المصدرِ إليه

نصُّ السَّنهوريِّ: « وللفاعلِ أحكامٌ، منها:...، وقد يجرُّ إمَّا بإضافة المصدر إليه..، وإمَّا بإضافة اسم المصدر، نحو: (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ)[٤]..»[٥].

أقولُ: هذا قولُ ابن مالك[٦]- وتبعهُ كثيرٌ من المتأخِّرين[٧]- وقد استشهد بهذا الحديث نفسِه-.

(١) صحيح البخاري: باب (قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ): ١/ ١٧.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ١٥١.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٨٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٨، والمساعد: ٣/ ١٨٤.
(٤) الموطأ للإمام مالك: باب (الْوُضُوءِ مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ): ١/ ٤٤.
(٥) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ٢٣٣.
(٦) شرح التسهيل: ٢/ ١٠٧. وهو تابعٌ للكوفيِّين والبغداديِّين: التصريح: ١/ ٣٩٥.
(٧) منهم: ابن هشام في أوضح المسالك: ٢/ ٧٨، وابن عقيل في المساعد: ١/ ٣٨٦.

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ له في قولهِ واستشهادِهِ بالحديث المذكور.

(٦) مجيءُ المبتدأ النكرةِ صفةً قائمةً مقامَ موصوفِها المحذوف

نصُّ السَّنهوريِّ: « والأصلُ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً..، ويجوزُ أن يكون نكرةً إذا تخصَّص بوجهٍ ما، فمن تخصيصات النكرة: أن يُوصف بوصفٍ ظاهرٍ.. أو مقدَّر..، وقد يُحذفُ الموصوفُ وتقامُ الصِّفةُ مقامه، مثل: (سَوْدَاءُ ولُودٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَسْنَاءَعَقِيم)[١]، أي: امرأةٌ سوداءُ»[٢].

أقولُ: فحُذف الموصوفُ، وأُقيمت صفته مقامه، و"ولودٌ" صفة ثانية لـــ"امرأة"، و"خيرٌ": خبر المبتدأ، وهذا قولُ ابنِ مالكٍ وابن هشامٍ[٣]، وقد استشهدَا بهذا الحديث-نفسِه-.

وعليه: فالسَّنهوريَّ تابعٌ لهما في قولهما، وفي استشهادِهما بالحديث.

(٧) حذفُ "كانَ" مع اسمِها، وبقاءُ خبرها بعد "لَوْ"

نصُّ السَّنهوريِّ: « ويجوز أنْ تُحذف "كَانَ" مع اسمِها، ويبقى الخبر، ويكثُر ذلك بعد "إنْ" و "لوْ" الشَّرطيَّتين..، ومثال "لوْ": (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ)[٤]..»[٥].

أقولُ: هذا قولُ ابن هشام[٦]، وتبعه كثيرٌ من المُتأخِّرين[٧]، وقد استشهد بهذا الحديث -نفسِه-. **وعليه**: فالسَّنهوريَّ متابعٌ له في قوله، وفي استشهادِه بهذا الحديث، وتقدير المحذوف: "ولو كانَ المُلْتَمَسُ..".

---

(١) المعجم الكبير للطبراني: رقم (١٠٠٤): ١٩/٤١٦.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ٢٦٢، ٢٦٣.
(٣) شرح التسهيل:١/ ٢٩٠، وأوضح المسالك:١/٢٠٣. ويراجع: التَّصريح: ١/٢١٠.
(٤) الموطأ للإمام مالك: باب (مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحِبَاءِ): ٢/٥٢٦.
(٥) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ٢٨٠، ٢٨١.
(٦) مغنى اللبيب: ٣٥٣، وأوضح المسالك: ١/ ٢٥٣، وشرح شذور الذهب: ٢٤٣.
(٧) منهم: الشيخ خالد في التصريح: ٢/ ٤٢٣، والأشموني في شرحه: ١/٢٤٧، .

(٨) ثبوتُ نون مضارع (كَانَ) عند اتِّصال الضَّمير بها

نصُّ السَّنهوريِّ: «وحذفُ نون مضارع "كَانَ" جائزٌ بشرط الجزمِ بالسُّكون، وألا يتلُوَها ساكنٌ..، ولا ضميرٌ متصلٌ اتفاقًا..، ومثالُ ثبوتِ النُّون عند اتِّصال الضَّمير بها قولهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لعمرَ في ابن صيَّاد: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)[١]..»[٢].

أقولُ: صرَّح بها ابن هشامٍ[٣]- وتبِعه كثيرٌ من متأخِّري النَّحويين[٤]-،بتلك الشُّروط الأربعة التي ذكرها السَّنهوريُّ، وزاد شرطًا خامسًا، وهو: ألا يكون مَوْقُوفًا عليها[٥]، وقد استشهد جميعهم-على إثبات نونِها حال اتِّصال الضمير بها- بالحديث الشَّريف المذكور، وعلة إثباتِها في تلك الحالة أنَّ الضَّمائرُ تردُّ الْأَشْيَاءَ إلى أُصُولِهَا، فلا يُحذفُ معها بعضُ أُصُول الكلمة[٦]، بل تبقَى.

وعليه فالسنهوريُّ متابعٌ لابن هشامٍ في قولهِ وفي استشهادِهِ بالحديث.

(٩) مجيءُ خبرِ (كادَ) المضارعِ مقرُونًا بـ(أنْ)، وهو قليلٌ

نصُّ السَّنهوريِّ: « وخبرُ هذه الأفعالِ- أفعال المُقاربة- بالنسبة لاقترانهِ بـــ"أنْ" وعدم اقترانهِ أقسامٌ: قسمٌ يجبُ فيه الاقتران:..، وقسمٌ يجب تجرُّدُه من "أنْ":..، وقسمٌ يجوزُ اقترانهُ وتجرُّدُه، وهو: "عَسَى" و"أَوْشَكَ"، و"كادَ"، و "كَرَب"..، لكنَّ الاقتران في "عَسَى" و"أَوْشَكَ" كثير، وتركهُ نادر،.. و"كادَ" و"كَرَب" بالعكس، مثالُ الكثير..، ومثالُ القليل: (مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ)[٧]..»[٨].

---

(١) صحيح البخاري: باب (إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؟): ٢/٩٣.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ٢٨٢، ٢٨٣.
(٣) أوضح المسالك:١/٢٦٠، وشرح شذور الذهب: ٢٤٤.
(٤) شرح ابن عقيل: ١/٢٩٩، والتصريح: ١/٢٥٩، والهمع: ١/٤٤٥.
(٥) شرح قطر النَّدى:١٣٨.
(٦) السابق: ١٣٩، والتصريح: ١/٢٦٠.
(٧) صحيح مسلم: باب (بَاب الدَّلِيلِ لِمَنْ قَالَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ): ١/٤٣٨.
(٨) شرح الآجروميَّة في علم العربيَة للسَّنهوري: ١/ ٢٩٣، ٢٩٥.

أقولُ: الغالبُ في خبر "كادَ" ورودُه مُضارعًا غير مقرُونٍ بـــ"أنْ"، أمَّا ورودُهُ مقرُونًا بها فأجازه ابن مالك على قلةٍ(١)، واستشْهد بهذا الحديث الشَّريف المذكور، وتبِعهُ ابن الناظم وابن هشامٍ وناظر الجيش(٢)، ولكن ردَّه أبو حيّان وابن عقيل والشَّاطبي بأنَّ سيبويه والبصريِّين والأندلسيِّين خصُّوا ذلك بالشِّعر للضَّرورة(٣).

وعليه فالسَّنهُوريُّ متابعٌ لابن مالكٍ وولدِه وابن هشامٍ وناظر الجيش في قولهِم واستشهادهِم بهذا الحديث.

(١٠) حذفُ اسم "إنَّ" إذا دلَّ عليه دليل، والغالب كونهُ ضميرَ شأنٍ

نصُّ السَّنهوريِّ: « ويجوز أن يُحذف اسم هذه الأحرف–"إنَّ" وأخواتها" إذا دلَّ عليه دليلٌ، لكنَّ الغالب أن يكونَ ضمير الشَّأن، وعليه قوله –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ–:(إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)(٤)..»(٥).

أقولُ: ذهب ابنُ مالك إلى القولِ بجوازِ حذف اسم "إنَّ"، والغالبَ فيه كونُهُ ضميرَ شأنٍ، ولا يختصُّ حذفُهُ بضرورة الشِّعر، بل يجوز في النثر، واستدلَّ على ذلك بالحديث الشَّريف المذكور، وذكر أنَّ التقدير: "إنَّهُ من أشدِّ الناسِ عذابًا...، وأنكرَ تخريج الكسائيِّ له على زيادة "مِنْ"(٦)، وردَّه كذلك كثيرٌ من متأخِّري النَّحويين(٧) لأمرين: فقدان شروط زيادة "مِنْ"؛ إذ الْكَلَام موجبٌ غير منفيٍّ، ومَجْرُورها معرفَةٌ لا نكرة، وفسادُ المعنى؛ إذ المُصوِّرون ليسُوا أشدَّ النَّاس عذَابًا يوم القيامةِ؛ بل أشدُّ عذاباً منهم الكفرةُ ونحوُهُم.

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٩١، شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٥٥.
(٢) شرح ابن الناظم: ١٢٢، وتخليص الشواهد: ٣٣٠، وتمهيد القواعد: ١٢٦١/٣.
(٣) التذييل والتكميل: ٣٣٧/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٣٠/١، والمقاصد الشافية: ٢٧٢/٢.
(٤) سنن النسائي: باب (ذِكْرُ أَشَدِّ النَّاس عَذَابًا): ٢١٦/٨.
(٥) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.
(٦) شرح الكافية الشافية:٢٣٦/١، والتسهيل: ٦٢، وشرح التسهيل:١٣/٢.
(٧) المغني: ٥٥، والمساعد: ٣٠٩/١، وتمهيد القواعد: ١٣١٨/٣.

وعليه: فقد تابع السَّنْهوريُّ ابن مالكٍ في قوله، واستشهاده بالحديثِ.

(١١) تسلُّطُ العاملِ الفعليِّ غيرِ النَّاسخِ على ضميرين لا يُوجبُ وصلَهُما

نصُّ السَّنهوريِّ:«واعلم أنَّ القاعدة: متى تأتَّي اتِّصالُ الضمير لا يُعْدَلُ إلى انفصاله، ويُستثنى من هذه القاعدة مسألتان، يجوزُ فيهما الإتيان بالمنفصل مع تأتِّي المتَّصل، الأولى: أن يكون العامل مُتسلِّطًا على ضميرين، أولُهما أعرف، وليس مرفوعًا، فلك في الثاني الوصْلُ والفصل، لكن إنْ كان العامل فعلاً غيرناسخ فالأرجحُ الوصلُ جزمًا..،وظاهرُ كلام سيبويهوجوبُ الوصل، ويَرِدُ عليه قولهُ-صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ-: (إنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ)[١]»[٢].

أقول: الأصل ألا يؤتى بضمير منفصل في موضع يمكن الإتيان فيه بضمير متصل؛ لأن غرض الإتيان بالضمير الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلا يعدل إلى المنفصل إلا للضرورة[٣]، ويستثنى من ذلك مسألتان، منهما: أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه، مقدم عليه وليس مرفوعًا، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، فإن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فاختار الأكثرون[٤] وجوب الاتصال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ١٣٧]،

وأجاز الزمخشري[٥] وابن الحاجب وابن مالك[٦]- الانفصال، واستدلوا بقوله (ص): "إن الله ملَّكم إيَّاهم"[٧].

---

(١) مستخرج أبي عوانة: باب (بَيَانُ إِيثَارِ التَّسَتُّرِ بِالْهَدَفِ لِلْمُتَغَوِّطِ) بلفظ قريب منه: ١٦٨/١.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.
(٣) شرح ابن الناظم: ٣٧، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٦٧.
(٤) نسب إلى سيبويه والرماني وابن الطراوة في: توضيح المقاصد: ١/ ٣٧٢.
(٥) نسب إلي الزمخشري وابن مالك في: تخليص الشواهد: ٩١.
(٦) الكافية لابن الحاجب: ٣٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٣١/١.
(٧) أوضح المسالك: ١/ ١١٠.

وعليه: فالسَّنهوري موافقٌ للثلاثة في رأيهم، ولابن مالك في الاستشهاد بالحديث المذكور.

(١٢) تسلُّط العامل الفعلي غير الناسخ على ضميرين ثانيهما أعرف

نص السَّنهوري: « واعلم أنَّ القاعدة: متى تأتَّي اتِّصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله، ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان: ..الأولى: أن يكون العامل متسلطًا على ضميرين، أولُهما أعرف، وليس مرفوعًا، فلك في الثاني الوصل والفصل،.. لكن إنْ كان العامل .. فعلاً ناسخًا -مثل: "الصديق ظننته" فمذهب الجمهور ترجيح الفصل..، فلو تسلَّط العامل على ضميرٍ واحدٍ تعيَّن وصله، ولو تسلَّط على ضميرين أولهما مرفوع تعيَّن وصل الثاني، فلو كان ثانيهما أعرف -مثل: "الدرهم أعطيتُه إياك"- تعيَّن فصله، وقد ندر وصلُهُ في قول عثمان -رضي الله عنه-: (أراهُمُنِي الباطِلُ شَيْطَاناً)[١].. »[٢].

أقول: ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب، فلو كان العامل فعلا ناسخًا، وتسلَّط على ضميرين أولهما مرفوع، وثانيهما أخصُّ وأعرف من الأول تعين فصله؛ لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص، فلو قدِّم غير الأخص وجب الانفصال عند سيبويه والفراء والكسائي[٣]،

وأجاز بعض متقدِّمي النَّحويين والمبرد[٤] تقديم غير الأخص مع الاتصال، نحو: "أعطيتهموك"، ولكن الانفصال عندهم أرجح، واستدلَّ ابن مالك[٥] لتجويزهم تقديم غير الأخص مع الاتصال بقول عثمان-رضي الله عنه-

---

(١) أثرٌ مرويٌّ عن عثمان-رضي الله عنه- في: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٧/٢.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ١/ ٣٨٤، ٣٨٩.
(٣) التذييل والتكميل: ٢/ ٢٣٢. ويراجع: المساعد: ١/ ١٠٥، والتصريح: ١١٣/١.
(٤) التذييل والتكميل: ٢/ ٢٣١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٧٥، والهمع: ٢٥٣/١.
(٥) شواهد التوضيح: ٨٣، وشرح التسهيل: ١٥٢/١.

المذكور، وعليه: فالسَّنهوري موافقٌ لقول بعض متقدِّمى النحويين والمبردوابن مالكٍ، ومتابعٌ لابن مالك في الاستشهاد.

(١٣) تسلُّط العامل الفعلي غير الناسخ على ضميرين ثانيهما أعرف يُرجِّحُ وصلهما

نص السَّنهوري: « واعلم أنَّ القاعدة: متى تأتَّي اتِّصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله، ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان، ..، والثانية: أن يكون الضمير منصوبًا بـــ"كانَ" أو إحدى أخواتها، سواءٌ أكان اسمها ظاهرًا أو ضميرًا، ومذهب الجمهور أيضًا ترجيح الفصل..، ومذهب ابن مالك وطائفة ترجيح الوصل، وشاهدهُ الحديث: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)[١]..»[٢].

أقول: إذا كان الضمير منصوبًا بـــ"كان" أو إحدى أخواتها، سواء أكان قبله ضمير أم لا، نحو: "الصديق كنته"، أو "كانه زيد"، فيجوز في الهاء الوجهان، الاتصال والانفصال، الاتصال لشبهه بالمفعول، والانفصال لأن منصوب "كان" خبر في الأصل، والخبر لا حظَّ له في الاتصال[٣]، والأرجح عند سيبويه والجمهور الفصل[٤]،

وعند الرماني وابن الطراوة[٥] والناظم الوصل[٦]، وقد استدلَّ ابن مالك لرجحان الوصل بوروده في نصِّ الحديث الشريف المذكور، واختاره ابن الناظم وابن عقيل[٧]، وعليه فالسَّنهوري موافقٌ لابن مالك وولدهِ وابن عقيل، في القول برأيهم، والاستشهاد بالحديث الشريف المذكور.

(١) صحيح البخاري: باب (إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؟): ٢/٩٣.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ١/ ٣٨٤، ٣٨٩.
(٣) شرح ابن الناظم: ٣٩.
(٤) نسب إلى سيبويه في المساعد: ١/١٠٨، وإلى الجمهور في التصريح: ١/١١٢.
(٥) المساعد: ١/١٠٨، والتصريح: ١/١١٢.
(٦) شرح الكافية الشافية: ١/٢٣٠، وشرح التسهيل: ١/ ١٥٤.
(٧) شرح ابن الناظم: ٣٩، والمساعد: ١/ ١٠٨.

(١٤) جواز حذف نون الوقاية وإثباتها مع "قَط"

نص السَّنهوري: « وإذا نُصبت ياءُ المتكلم بفعلٍ وجب قبلها نونُ الوقاية، مثل: "ربِّي أكْرَمَنِي"..، فإنْ كانت الياء مجرورةً بحرفٍ فلا يُؤْتَى مع الجار بالنُّون إلا إنْ كان "مِنْ" و"عَنْ"، ...، وأما إذا كان الجارُ اسمًا فلا نون إلا إنْ كانت "لَدُن"، أو "قَطْ"، أو "قَدْ"، أو "بَجَل"، فحُذف النُّون وإثباتها جائزان، لكنَّ الحذف في "بَجَل" أعرف، وفي الثلاثة قبلها بالعكس، ...، ومثال "قَطْ" الحديث: (تقولُ النَّار: قَطْنِي قَطْنِي، وقَطِي قَطِي)[١]..»[٢].

أقول: إذا جاءت "ياء" المتكلم مجرورةً بمضافٍ، وكان المضاف "قط"، فالغالب إثبات نون الوقاية؛ محافظة على السكون، فيقال: "قَطْني"، ويجوز حذفه -قليلا-، فيقال: "قَطِي"؛ لأنَّ "قط" بمعنى حسب، و"حسب" لا تلحقها النون، فكذلك ما كان بمعناهما[٣].

وقد ذهب ابن الناظم والمرادي وابن هشام[٤] إلى القول بجواز الوجهينوأنَّ إثبات النُّون هو الأكثر، واستدلَّ ابن هشام بالحديث المذكور.

وعليه فالسَّنهوري موافقٌ لابن الناظم والمرادي وابن هشام في قولهم، ولابن هشام في استشهاده بالحديث الشريف المذكور.

(١٥) جواز إثبات نون الوقاية مع "أفْعَل" التفضيل على ندُور

نص السَّنهوري: « وإذا نُصبت ياءُ المتكلم بفعلٍ وجب قبلها نونُ الوقاية، مثل: "ربِّي أكْرمني"..، ويجوز إثبات النون مع اسم الفاعل و"أَفْعَل" التفضيل-على نُدُور. مثال الأول:..، ومثال الثاني قوله- عليه الصَّلاة والسَّلام-: (غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ)[٥]..»[٦].

---

(١) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصَّحيح: ١٢/ ٣٤٣..

(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ١/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) أوضح المسالك: ١/ ١٢٦، والتصريح: ١/ ١٢١.

(٤) شرح ابن الناظم: ٤٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٨٤، وأوضح المسالك: ١/ ١٢٦.

(٥) صحيح مسلم: باب (ذكر الدَّجال وصفته وما معه): ٤/ ٢٢٥٠.

(٦) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٣٩٠، ٣٩٣.

أقول: تصحب نون الوقاية ياء المتكلم لزومًا إذا عمل فيها فعل، ولما كان لـــ"أفعل" التفضيل شبهٌ بالفعل معنى ووزنًا، وخصوصًا بفعل التعجب اتصلت به نون الوقاية أيضًا؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب(١).

وقد استدلَّ ابن مالك على ذلك بالحديث الشريف المذكور، قال:

« والأصل: "أخوف مخوفاتي عليكم.."، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل "أخوف" بالياء معمودة بالنون..»(٢)

وعليه فالسَّنهوري موافقٌ لابن مالك في قوله وفي استشهاده بالحديث.

(١٦) الإشارة باسم الإشارة (تيْنِ) إلى المؤنث العاقل وغيره

نص السَّنهوري: « والمُشار إليه إنْ كان مفردًا مذكرًا فله من الألفاظ "ذَا"،.. وإنْ كان مفردًا مؤنَّثًا فله عشرةُ ألفاظ، خمسةٌ مبدوءةٌ بالذَّال،...، وخمسةٌ مبدوءةٌ بالتاء، وهي: "تِي"، و"تِه" مثلَّثة الهاء- و"تَا"..، ويشتركُ في إشارة الأنثى العاقلُ وغيرُه، مثال العاقل ما في الحديث من قولِه: (كَيْفَ تِيكُمْ؟)(٣) يُشير به إلى عائشة-رضي اللهُ عنها-..»(٤).

أقول: ذهب جلُّ شراح الحديث(٥) إلى أنَّ "تيكم" في الحديث إشارةٌ إلى المؤنثةِ كـــ"ذلكم" في المذكر،وتبعهم السَّنهوري في الاستشهاد بالحديث لذلك.

(١٧) "مَا" تستخدمُ في الأصل لما لا يعْقل

نص السَّنهوري: « وأما "مَا" فأصلُها لما لا يعقل؛ حُكِي أنه لمَّا نزل قولُه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٩٨]، اعترض ابن الزَّبَعْرَى، فقال: أليس قد عُبِدَت الملائكة والمسيح؟! فقال له النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (ما أجْهَلَكَ بلغةِ قوْمِك! "مَا" لمَا لا يَعْقِل)(٦)..»(٧).

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ١/١١٧، وشرح الأشموني: ١/ ١٠٨.
(٢) شرح التسهيل: ١/ ١٣٩، والمساعد: ١/ ٩٧.
(٣) صحيح البخاري: باب (حَدِيثِ الْإِفْكِ): ٥/ ١١٦.
(٤) شرح الآجروميَّة في علم العربيَّة للسَّنهوريّ: ١/ ٣٩٠، ٣٩٣.
(٥) شرح النووى على مسلم:١٠٦/١٧، والكواكب الدراري:١٨٣/١١، ومصابيح الجامع:٨٢/٦.
(٦) قال ابن حجر: "لا أصل له". الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشَّاف: ١٣٤/٣.
(٧) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ١/ ٤١٥.

أقول: وافق السنهوريُّ هنا جُلَّ النحويين[١] في قولهم بأنَّ "ما" تستعمل في الغالب لما لا يعقل، وأضاف ابن مالك أنها قد تقع على ما لا يعقل مع من يعقل، أو لصفة من يعقل، أو لمبهم أمره[٢]، وتبع السَّنهوريُّ جُلَّ الأصوليِّين[٣] في استشهادهم بهذا الحديث الشريف على ذلك.

(١٨) تنفردُ الفاء بعطفها مفصَّلاً على مُجملٍ هو هو من حيث المعنى

نص السَّنهوري: « وأما الفاء فهي للترتيب والتعقيب..، وتنفردُ الفاء بجواز عطفها مفصَّلاً على مجملٍ هو هو من حيث المعنى، نحو: (تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ)[٤] الحديث..»[٥].

أقول: ذهب جلُّ النحويين[٦] إلى أنَّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب، والترتيب نوعان: ترتيب في المعنى، وترتيب في الذكر، أما الترتيب في الذكر فنوعان: أحدهما: عطف مفصل على مجمل، هو هو في المعنى، واستدلُّوا عليه بالحديث المذكور[٧]، وعليه فالسَّنهوري تابعٌ لهم في قولهم واستشهادِهم بالحديث الشريف المذكور.

(١٩) جواز توكيد الجملة دون عطف بين المؤكِّدة والمؤكَّدة

نص السَّنهوري: « التوكيد نوعان: لفظيٌّ ومعنوي، فاللفظيُّ تكرار اللفظ بنفسه أو بمرادفه مرةً فأكثر..، ثم إنْ كان التأكيد في الجمل فالأحسن أن يفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد عطفٌ..، وقد لا يُؤتى بحرف العطف، مثل قوله- صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا)[٨]..»[٩].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١/١٩٩، وشرح المقدمة المحسبة: ١/١٨٠، والمرتجل: ٣٠٨.
(٢) شرح التسهيل: ١/ ٢١٧، الارتشاف: ٢/ ١٠٣٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٢٩.
(٣) بيان المختصر: ٢/٤٠٢، ونهاية السول: ٢٣٣، وتيسير الوصول: ٤/١١٣.
(٤) الموطأ للإمام مالك: بَابُ (مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ): ١/٣٦.
(٥) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٤٧٤.
(٦) شرح ابن الناظم: ٣٧٣، والجنى الداني: ٦٣، والمغنى: ٢١٣، والتصريح:٢/ ١٦٠.
(٧) شرح ابن الناظم: ٣٧٣، والجنى الداني: ٦٣.
(٨) سنن أبي داود: بَابُ (الْحَالِفِ يَسْتَثْنِي بَعْدَمَا يَتَكَلَّمُ): ٣/٢٤٤.
(٩) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٤٨٧.

أقول: ذهب جُلُّ النَّحويين المتأخِّرين[١] إلى أنَّ الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، فإن كان المؤكَّد جملة اسمية أو فعلية فالأكثر اقترانها بحرف العطف "ثمَّ"، وقد تأتي الجملة المؤكَّدة بدونه، أي: بدون العاطف، وقد استدلُّوا على ذلك بالحديث الشَّريف المذكور.

وعليه فالسَّنهوري تابعٌ لهم في قولهم واستشهادِهم بالحديث المذكور.

(٢٠) توكيد الاسم الظاهر باسمٍ ظاهرٍ مثله دون عطف

نص السَّنهوري: « التوكيد نوعان: لفظيٌّ ومعنوي، فاللفظي تكرار اللفظ بنفسه أو بمرادفه مرةً فأكثر..، وإنْ كان التوكيد بمفردٍ فإن كان فعلاً أو اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً فأمره واضحٌ..، ومثال الاسم الظاهر قولهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ)[٢].»[٣].

أقول: ذهب جُلُّ المتأخِّرين من النَّحويين[٤] إلى أنَّ التوكيد اللفظي هو: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى، ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، فإن كان اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلا منصوبًا فيتكرَّر بحسب الإرادة من غير شرط، ولَا يزيد علَى أكثر من ثلاث، وقد استدلُّوا بالحديث المذكور، وعليه فالسَّنهوري تابعٌ لهم في قولهم واستشهادِهم بالحديث المعنِيِّ.

(٢١) إذا أبدلت جملةٌ تعدُ تفصيلاً من مفرد وكانت غير وافيةٍ فليس إلا القطع

نص السَّنهوري: « ويجوز أن تبدل الجملة من المفرد..، وما وقع تفصيلاً لمذكور إنْ كان وافيًا بمعناه جاز إبداله وقطعه..، وإذا قطع فإمَّا إلى رفعٍ وإمَّا إلى نصب، وإن كان غير وافٍ فليس لك إلا القطع، اللهم إلا أن

(١) أوضح المسالك:٣/ ٣٠١، والتصريح: ٢/ ١٤١، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٤٧.
(٢) مسند أبي داود، رقم (١٥٦٦): ٣/ ٧٢.
(٣) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٤٨٧، ٤٨٨.
(٤) أوضح المسالك:٣/ ٣٠٢، والتصريح: ٢/ ١٤٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٤٤.

يُنوي معطوفٌ محذوف، فيجوز حينئذ البدل، مثل قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ)[١]، فيتعيَّن قطع "الشِّرك"، و"السِّحر"، إلا إن نُوِيَ غيرُهما.. »[٢].

أقول: إذا وقع البدل تفصيلاً للمبدل منه، وكان وافيًا بمعناه- أي: وافيًا بآحاد المذكور، وصحَّ إطلاقه عليه- جاز فيه -عند سيبويه والأخفش[٣]- وجهان: الإبدال، والقطع إما إلى الرفع أو النصب، وإن كان غير وافٍ بمعناه لم يجز فيه إلا القطع على الابتداء، وجعل الخبر "مِنْ" وضميرًا مجرورًا بها، كما في الحديث: "اجتنبوا السبع الموبقات: الشِّركُ بالله، والسِّحرُ..." أي: منهن، وامتنع البدل إلا إذا نُوِيَ معطوفٌ محذوف، فإن نُوِيَ معطوفٌ محذوفٌ جاز البدل بالنصب على تقدير: "وأخواتِهما"، لما ثبت في الحديث أنَّ الموبقات سبع، واقتصر على اثنتين هنا تنبيهًا على أنهما أحقُّ بالاجتناب[٤].

وقد استدل ابن مالك -وتبعه ابن عقيل والأشموني- بهذا الحديث على جواز البدل إن نُوي معطوف محذوف، وعليه فالسَّنهوريُّ تابعٌ لابن مالك وابن عقيل في قولهما واستشهادِهما بالحديث الشَّريف.

(٢٢) المفعولُ المُطلق يكونُ مصدرًا، ولا يكونُ اسم مصدر

نص السَّنهوري: « والغالبُ أنْ يكونَ المفعولُ المطلقُ مصدرًا، وهو اسمُ الحدث الجاري على الفعل، وبقيد "الجَرَيَان" احترزَ عن اسم المصدر، كقولهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ)[٥]..»[٦].

(١) صحيح البخاري: بَابٌ (الشِّرْكُ وَالسِّحْرُ مِنَ الْمُوبِقَاتِ): ٧/ ١٣٧.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٤٩٩، ٥٠٠.
(٣) نُسب إليهما في : المساعد: ٣٤٩/٢.
(٤) شرح التسهيل: ٣٤١/٣، والمساعد: ٤٣٩/٢، وشرح الأشموني: ١٤/٣.
(٥) الموطأ للإمام مالك: بَابُ (الْوُضُوءِ مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ): ٤٤/١.
(٦) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٥٢١، ٥٢٢.

أقول: هذا تعريف ابن هشام للمفعول المُطلق، واحترازه بقيد الجريان على الفعل عن اسم المصدر[١]، وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه من بعض ما في فعله دون تعويض، واستدلَّ ابن مالك وجمهور متأخِّري النحويين[٢] لاسم المصدر بالحديث المذكور، وعليه فالسنهوريُّ تابعٌ لابن هشام في تعريفه، ولابن مالك في استشهاده بالحديث الشريف.

(٢٣) إضافة المصدر إلى مفعوله ثم إتيان فاعله نادر

نص السَّنهوري: « ثم إنْ كان المصدر مضافًا فعمله أكثر..، ويجوز إضافته إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله..، وأما إضافته إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله فنادر..، وقال سيبويه: ضرورةٌ، ويُشْكِلُ قوله بالحديث- أعني: قوله- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[٣] ..»[٤].

أقول: الغالب إضافة المصدر إلى فاعله لشدَّة اتصاله به، ثم يأتي مفعوله منصوبًا، ويقل عكسه، وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله مرفوعًا، وهو مختصٌ بالشعر، وردَّ ذلك ابن مالك -وتبعه جلُّ المتأخرين[٥]-بعدم اختصاصِه بضرورة الشِّعر على الصَّحيح؛ مستدلِّين بالحديث المذكور؛ فـ"حجُّ"، مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو "البيت"، و"مَنْ" الموصولة فاعله، والتقدير: وأن يحجَّ البيتَ المستطيعُ"[٦].

وعليه فالسَّنهوريُّ تابعٌ لابن مالكٍ في رأيه واستشهاده بالحديث.

(١) أوضح المسالك: ٢/ ١٨٢، وشرح شذور الذهب: ٤٩١.
(٢) شرح التسهيل: ١٠٧/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٩٨، وتوضيح المقاصد: ٨٤٤/٢، وأوضح المسالك: ٧٨/٢، والمساعد: ١/ ٣٨٦.
(٣) المُعْجَمُ الكَبير للطبراني، رقم(١٤٠٧٦): ٢٩٧/١٣.
(٤) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٥٣١، ٥٣٣.
(٥) شرح التسهيل: ١١٨/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٤٧/٢، وأوضح المسالك: ١٧٨/٣.
(٦) التصريح: ٢/ ٨، ٩.

(٢٤) مجيءُ اسمِ الهيْئة على وزن "فِعْلة" بكسر الفاء

نص السَّنهوري: « وإن أردت الدَّلالة على الهيئةِ كسرت الفاء، كقوله – صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ)[١]..»[٢].

أقول: ذهب جمهور العلماء[٣] إلى أنه إذا أريد الدَّلالة على هيئة الحدث صيغَ من الفعل مصدرٌ على وزن "فِعْلَة"– بكسر فسكون– للدلالة عليها، نحو: "جِلْسَة" و"مِشْيَة"، وقد استدل ابن مالك وابن هشام والشَّاطبي[٤] له بهذا الحديث الشريف، وعليه فالسَّنهوريُّ موافقٌ لجمهور العلماء في قولهم، وللأعلام الثلاثة في استشهادهم بالحديث المذكور.

(٢٥) عدم اختصاص "عند" بمبدأ الغايات، بخلاف "لدُن"

نص السَّنهوري: « ومن الظروف المبنية "لَدَى"..، ومعناها قريبٌ من معنى "عند"، إلا أنَّ بينهما فرقًا من ستة أوجُه، الأول: أنَّ "عِنْد" لا تختص بمبدأ الغايات، بخلافها؛ فلذلك اشتركا في المبدئيَّة..، وانفرد "عِنْدَ" بنحو قوله –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي)[٥]؛ لعدم معنى الابتداءِ حينئذ)..»[٦].

أقول: تستعمل "عند" و"لدى" لابتداء الغاية ولغير ذلك، ويبنى عَلَيْهِمَا الْمُبْتَدَأ، وانفردت "عند" باستعمالها لبيان كون مظروفها قريبًا وحاضرًا حسًّا ومعنى، نحو قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل:٤٠]، أو حسًا

---

(١) مسند الإمام أحمد، رقم(١٧١٢٨) :٢٨/ ٣٥٣.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٥٤٠.
(٣) الكتاب: ٤٤/٤، والمفتاح للجرجاني:٦٦، ودرة الغواص: ٢٠٧، وشرح التسهيل: ٤٧٠/٣.
(٤) شرح الكافية الشافية:٧٢٦/٢، وحاشيتان لابن هشام:٨٢٨/١، والمقاصد الشافية:٢٦٦/٤.
(٥)الموطأ للإمام مالك: بَابُ (النَّهْيِ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصِّيَامِ): ٣٠١/١ .
(٦) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٥٦٠، ٥٦١.

فقط، نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم:١٤-١٥]، أو معنى فقط، نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾

[ص: ٤٧][(١)]، وهنا أمران: أحدهما: ألمحَ السَّنهوريُّ إلى اختصاص "لَدَى" بمبدأ الغايات، وهو مخالفٌ لمذهب جمهور النحويين[(٢)]؛ فلا تختصُّ "لدى" و"عند" باستعمالٍ واحدٍ -عندهم-، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرِها.

الآخر: انفرد السنهوريُّ بالاستشهاد بهذا الحديث على إفادة "عند" معنى آخر غير ابتداء الغاية، ولم يُصرِّح به، والواضحُ دلالة "عنْدَ" -في الحديث المذكور- على الحضور والقرب المعنويِّ.

(٢٦) حذف عامل الحال وجوبًا لوقوع الحال بعد مبتدأ حُذف خبره، ولا يصلحُ الحال

نص السَّنهوري: «عامل الحال إمَّا مذكور أو مقدَّر...، والمقدَّر.. الذي على سبيل الوجوب في مسائل، منها:..أنْ يكون الحالُ بعد مبتدأ حذف خبره، وليست الحال صالحةً أن تكون خبرًا عنه، مثل: "أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا"، .. وليس "قائمًا" خبرًا لـ"كَانَ" المحذوف لأنها تامَّة، فلا خبر لها، ومن أقوى الأدلَّة على ذلك قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)[(٣)]؛ إذْ لو كان خبرًا لم يتلُ الواو..»[(٤)].

أقول: ذهب جلُّ متأخِّري النَّحويين[(٥)] إلى أنَّ من مسائل وجوب حذف الخبر: أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حال لا يصحُّ كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور،.. أو مضافًا لمؤوَّل بالمصدر المذكور، نحو: "أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا"، وخبر ذلك مقدَّر بـ"إذْ كان"، أو"إذا كان"

(١) الارتشاف: ٢/ ١٤٥٢، وتمهيد القواعد: ٤/٢٠٠٦.
(٢) الارتشاف: ٢/ ١٤٥٣، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وتمهيد القواعد: ٤/٢٠٠٧.
(٣) صحيح مسلم: بَاب (مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ):١/٣٥٠.
(٤) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٥٩٢، ٥٩٣.
(٥) شرح التسهيل: ٢٧٨/١، وشرح ابن الناظم: ٨٨، والمغنى: ٥٣٦.

عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم[١]، وإنما لم تجعل "كان" ناقصة، والمنصوب خبرها لوجهين: أحدهما: التزام تنكيره، فإنهم لا يقولون: "ضربي زيدًا القائم".

والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونةً بالواو موقعه، كالحديث: "أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجد"[٢]، وهو من أقوى الْأَدِلَّة على أَن انتصاب "قَائِمًا" فِي المثال هو على الْحَال، لَا على أَنه خبر لـ"كانَ" محذوفة[٣]، وعليه فالسَّنهوريُّ موافق لجُلِّ متأخِّري النَّحويين في قولهم واستشهادِهم بالحديث.

(٢٧) وجوب نصب المستثنى بـ "ليْسَ"

نصُّ السَّنهوري: « ويجبُ نصبُ المستثنى إن كانت الأداة "لَيْسَ"..، مثال..: (يُطْبَعُ المُؤْمِنُ عَلى كُلِّ خُلُقٍ، لَيْسَ الخِيَانَةَ والكَذِبَ)[٤] ..»[٥].

أقول: من أدوات الاستثناء "ليس"، وهي الرافعة للاسم والناصبة للخبر، ولهذا وجب نصب ما استثني بها لأنه الخبر، وأما اسمهما فالتزم إضماره لأنه لو ظهر لفصلها عن المستثنى، وجهل قصد الاستثناء، وقد استدلَّ جلُّ متأخِّري النَّحويين[٦] بالحديث: (.. ليس الخيانةَ والكذبَ)، وذكروا أنَّ المعنى: إلا الخيانةَ والكذب، والتقدير: ليس بعضُ خلقهِ الخيانةَ والكذبَ[٧]

وعليه: فالسَّنهوريُّ موافق لجُلِّ متأخِّري النَّحويين في قولهم، وفي استشهادِهم بالحديث.

---

(١) يراجع: أوضح المسالك: ٢٢١/١، والتصريح:٢٢٨/١.
(٢) شرح ابن الناظم: ٨٩، والتصريح:٢٢٩/١.
(٣) المغني: ٥٣٦.
(٤) المُعْجَمُ الكَبير للطبراني، رقم(١٣٨١٥): ١٤٠/١٣.
(٥) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٥٩٢، ٥٩٣.
(٦) شرح الكافية الشافية: ٧٢٠/٢، وشرح ابن الناظم:٢٢٤، واللمحة: ٤٧١/١.
(٧) شرح ابن الناظم:٢٢٤، واللمحة: ٤٧٠/١، .

(٢٨) عدم جواز حذف خبر "لا" إذا لم يدلّ عليه دليل

نصُّ السَّنهُوري: « ويجوز أن يُحذف اسم "لا" في مثل: "لا عليك"، وتقديره: لا بأس عليك، ...، وأما الخبرُ فإنْ لم يدل عليه دليلٌ لو حذف تعيَّن بقاؤه، كقوله- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)[١] ... »[٢].

أقول: ذهب جلُّ متأخِّري النَّحويين[٣] إلى أنه إذا كان خبر "لا" النافية للجنس معلومًا- كثر حذفه عند الحجازيين، والتزم عند التميميين، فإن كان مجهولاً وجب ثبوته عند جميع العرب، وممَّا وجب فيه ثبوت الخبر لعدم العلم به الحديث: (لا أحد أغير من الله)؛ لأنَّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، وقد استدلَّ ابن مالك وجلُّ متأخِّري النَّحويين[٤] لذلك بالحديث المذكور.

وعليه فالسَّنهوريُّ موافق لابن مالكٍ وجُلِّ متأخِّري النَّحويين في قولهم واستشهادِهم بالحديث.

(٢٩) دخول "يا" قبل "رُبَّ" يفيد التَّنبيه

نصُّ السَّنهوري: « وقد يُحذف المنادى قبل الأمر.. وقبل الدُّعاء..، وقيل: "يا" فيهما للتَّنبيه..، ومثل هذه المسألة في حذف المنادى، أو في كونها للتنبيه ما إذا دخلت على "رُبَّ" أو "لَيْتَ"، فالأول كقوله-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[٥]، والثاني كقوله: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]،.. وتقدير المُنادى في هذه الثلاثة يُعْرَفُ ممَّا قبلها).. »[٦].

---

(١) مسند الإمام أحمد، رقم(٣٦١٦): ١١٣/٦.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٦٤١، ٦٤٢.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٥٣٥/١، وشرح ابن الناظم: ١٤٠، وشرح الشذور: ٢٧٤، والمساعد: ٣٤١/١، والتصريح: ١/ ٣٥٦.
(٤) ينظر الهامش السابق.
(٥) صحيح البخاري، بَابُ: (الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ): ٣٤/١.
(٦) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٦٤٩/٢.

أقول: ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ "يا" حرف مَوْضُوع لنداء الْبعيد حَقِيقَة أَو حكما وَقد يُنَادى بهَا الْقَرِيب، وهي أكثر أحرف النداء اسْتِعْمَالاً، وَإِذا وليها مَا لَيْسَ بمنادى كالفعل وَالْجُمْلَة الاسمية..، والحرف فِي نَحْو: ﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، و(يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، فَقيل: هِيَ للنداء، والمنادى مَحْذُوف، تقديره: "يا قوم ليتني"، و"يا قومي رب"(١)، وَقيل: هِيَ لمُجَرّد التَّنْبِيه؛ لِئَلَّا يلْزم الإجحاف بِحَذْف الْجُمْلَة كلهَا(٢)، وقال ابن مالك: إن وَليهَا دُعَاء أَو أَمر فَهِيَ للنداء لِكَثْرَة وُقُوع النداء قبلهمَا، .. وَإِلَّا فَهِيَ للتّنْبِيه والاستفتاح(٣).

وعليه: فقد أوجب ابن مالك في "يا" التى وقعت بعدها "رب" أن تكون للتنبيه فقط، وخالفه السَّنهوري في ذلك؛ فاختار جواز كونها للنداء- والمنادي محذوف- وكونها للتنبيه؛ موافقًا لابن يعيش وابن هشام(٤) في قولهما، ولابن هشام في استشهاده بالحديث المذكور.

(٣٠) وجوب نصب المنادى المتجرِّدُ تعريفُه بالمُنادى الموصُوف

نص السَّنهوري: « والمتجرِّد تعريفُه بالنِّداء الموصوف يجبُ نصبُه، كقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ)(٥)، وفي كلام الفراء ما يُشْعِر بأنَّ النصب أرْجَح..»(٦).

أقول: إذا اجتمع في المنادى التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربًا، سواء أكان ذلك التعريف سابقًا على النداء، نحو: "يا زيد"،

(١) المفصل: ٧٢، واللباب: ١/ ١٨٢، وتوجيه اللمع: ٣١٨، والكافية: ٢١.
(٢) المغني: ٤٨٧، والهمع: ٢٧/١، وشرح الأشموني: ٣٣/١.
(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٩، .
(٤) شرح المفصل: ١/ ٣٨٧، والمغني: ٤٨٧.
(٥) مجمع الزَّوائد للهيثميّ، بَابُ: (مَا يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ): ١٢٨/٢.
(٦) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٦٥٤.

أو عارضًا فيه بسبب القصد والإقبال- وهو النكرة المقصودة-، نحو: "يا رجل أقبل"[١]، قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون[٢]، وهذا عين ما نسبه إليه السنهوريُّ، وقد أيَّده ابن مالك بقوله: "ويؤيِّد قول الفرَّاء ما رُوي من قبل النَّبي-صلَّى الله عليه وسلَّم- في سجوده: "يا عظيمًا يُرجى لكلِّ عظيم»[٣]، ونسب إلى البصريين القول بأنه إذا جيء بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة، وجب نصبها عند البصريين، قصدت واحداً بعينه أو لا؛ وأجاز الكسائي الرفع أيضاً؛ وفصل الفراء، فأوجب النصب مع ضمير الغيبة، والرفع مع ضمير الخطاب[٤]

وعليه: فالسَّنهوري موافقٌ للبصريين في قولهم بوجوب نصب النكرة المقصودة الموصوفة المناداة، وقد استدلَّ لمذهبهم بالحديث الشريف، وخالف الفراء في مذهبه وابن مالك في استدلاله بالحديث الشريف على ترجيح النصب على الرفع.

(٣١) في "مساجد" تنوين مقدَّر لو كان الاسم مصروفًا لظهر، ثم حذف للإضافة

نص السَّنهوري: « واعلم أنَّ المضاف إليه ..لا يضاف إليه الاسم إلا وجب إزالة تنوينه للإضافة، ولا فرق في حذف التنوين بين أن يكون ملفوظًا أو مقدرًا، فالملفوظ: ...، والمقدَّر في مثل: (لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ)[٥]،

(١) شرح الأشموني: ٣/ ٢١.
(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٧٥، ونسب إليه في: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٢، والمساعد: ٢/ ٤٩٢.
(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٢، ونسب إليه في: شرح الأشموني: ٣/ ٢١.
(٤) المقاصد النحوية: ٤/ ١٧١٥، والمساعد: ٢/ ٤٩٢.
(٥) الموطَّأ للإمام مالك، بَابُ (مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ) : ١/ ١٩٧.

ففي "مَسَاجِد" تنوينٌ مقدَّر، لو كان الاسم مصروفًا لظهر، فحُذف ذلك التنوين للإضافة..»[١].

أقول: الإضافة: لغة مطلق الإسناد. واصطلاحًا: إسناد اسمٍ إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه.

وقد أشار السَّنهوريُّ إلى وجوب حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر- كتنوين "ثوب"- أو مقدَّر كتنوين "مساجد"؛ وقد انفرد بالاستشهاد بالحديث المذكور على حذف التنوين المُقدَّر من المضاف غير المنصرف "مساجد"؛ وإنما كان التنوين مقدرًا في الممنوع من الصَّرف لأنَّ الذي منع من ظهوره مشابهة الفعل. والذي يدلُّ على أنَّ فيه تنوينًا مقدرًا نصبه التمييز في قولك: "هو أحسنُ وجهًا"؛ إذ لا يُنصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين، وقد حذف التنوين الظاهر من "ثوب"، والمقدَّر من "مساجد"؛ لأنَّ التنوين دالٌّ على الانفصال، والإضافة دالَّةٌ على الاتصال، فلا يجتمعان[٢].

وعليه: فقد انفرد السنهوريُّ بالاستشهاد بالحديث الشَّريف المذكور- فيما اطَّلعتُ عليه- على وجوب حذف التنوين المُقدَّر من المُضاف الممنوع من الصَّرف.

(١) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوريّ: ٢/ ٦٩٨، ٦٩٩.
(٢) التصريح: ١/ ٦٧٣.

المبحث الثاني :

استشهاد السَّنهوري بالحديث الشَّريف مسبوقاً بالاستشهاد بشاهدٍ من القرآن الكريم

(١) إطلاق لفظ الكلمة على الجملة (استشهاد لغوي)

نص السَّنهوري: « وأما الكلمة فإمَّا لغوية وإما اصطلاحية. أما اللغوية فتطلق على الجمل المفيدة، كقولهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠]، إشارةً إلى قوله القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، فسمَّى اللهُ هذا الكلام كلمة، وكقول النبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أَصْدَقَ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيَدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ"[١] .....) [٢]، فسمىَّ النبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: - هذه الجملة كلمة.. »[٣].

أقول: أشار السنهوريُّ إلى أنَّ الكلمة لها معنيان: اصطلاحي: وهو اللفظة الدّالّة على معنىً مفردٍ بالوضع عند النّحويّين، وعند اللّغويّين: يقصد بها ما يُقصد بالكلام، فتدلُّ على اللفظ الدَّال على معنى يحسُن السُّكوت عليه، أي: على الجمل المفيدة، كقولهم: (كلمة الشَّهادة) يريدون بها: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وهو مجاز مهمل في عُرف النحاة[٤]، وقد استدلَّ السَّنهوريُّ بشاهدين لذلك: الآية الكريمة، والحديث الشَّريف المذكورة، أما الآية الكريمة فقد تبعه في الاستشهاد بها: الأزهري، والسُّيوطيُّ والأشموني[٥]، وأما الحديث فقد سبقه

(١) مسند أحمد: ٩٨/١٦، وصحيح مسلم: ٤٩/٧.
(٢) من الطويل للبيد بن أبي ربيعة. شرح شواهد المغني:٣٩٢/١، وشرح أبيات المغني:١٥٤/٣.
(٣) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٨٨-٩٠.
(٤) شرح الأشموني: ١/ ٢٦.
(٥) التصريح: ٢٠/١، والهمع: ٢٢/١، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦.

إلى الاستدلال به ابن الناظم وأبو حيَّان وابن هشـــام[١]، وتبعـــه الأزهـــري والسيوطيُّ والأشموني[٢].

وعليـه: فالسَّنهوريُّ هو أول من استشهد بالآية الكريمة، وتبعه بعض متأخِّري النحويين، وهو تابع لكثيرٍ من النَّحويين في الاستشهاد بالحـــديث، وتبعه بعض متأخِّريهم-كما سبق تفصيله-.

(٢) "مِنْ" لابتداء الغاية الزَّمانية

نص السَّـنهوري: « وأما ""مِنْ" فلهـــا تســـعة معانٍ:..الثالـــث: ابتـــداء الغاية..، وابتداء الغاية يكون بها في الأمكنة والأزمنة، أما ثبوته في الأمكنة فباتفاق، وأما ثبوته في الأزمنة فمختلفٌ فيه، واختار بعضهم أنه كالأمكنـــة، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ..، واستدلَّ عليه أيضًا بقول الشَّاعر:

تخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[٣]

وبقول الرَّاوي: (فمُطِرْنَا من الْجُمُعَة إِلَى الْجُمُعَة)[٤]..»[٥].

أقـول: أشار السَّنهوريُّ إلى أحد معاني "من"، وهو دلالتها على ابتداء الغاية، أما دلالتها على الغاية المكانية فمتفقٌ عليه من البصريين والكوفيين، وأما دلالتها على ابتداء الغاية الزمانية فمنعه أكثـــرُ البصـــريين، واختـــاره الكوفيون والأخفش والمبرِّد وابن درستويه[٦]، وقد اختار مذهبهم ابن مالـــك وابن هشام، وأوردا الشواهد الثلاثة التي ذكرها السَّنهوري، وزادا عليها.

---

(١) شرح ابن الناظم: ٧، والتذييل لأبي حيان: ١٥/١، وتخليص الشواهد: ٤١.
(٢) التصريح: ٢٠/١، والهمع: ٢٢/١، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦..
(٣) من الطويل للنابغة الذبياني. شرح شواهد المغني: ١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب: ٣/ ٣٣١.
(٤) صحيح البخاري: ٣٤٥/١، والسنن الكبرى للنسائي: ٣١٥/٢.
(٥) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ١٠٤ -١٠٧.
(٦) مغني اللبيب: ٤١٩، والتصريح: ١/ ٦٨٣، وخزانة الأدب: ٣/ ٢٣٢.

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ لابن مالك وابن هشام في اختيارهما لمذهب الكوفيين ومن تبعهم، وفي استدلالهما بالشَّواهد الثلاثة المذكورة، وهنا تعاضدت ثلاثة أنواع من الشَّواهد على تأييد المذهب المختار، وهي الآية الكريمة، والبيت الشِّعري، والحديث الشَّريف.

(٣) القول بمجيء "الباء" زائدةً جوازًا في المبتدأ

نص السَّنهوري: « وللباء أربعة عشر معنىً: ...، الثاني عشر: أن تكون للتأكيد، وهي الزائدة، وفي زيادتها: تارةً تكون وُجوبًا، وتارةً جوازًا، .. وحمل سيبويه على الزِّيادة لكن في المبتدأ قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم:٦] ...، وحمل بعضهم عليها قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)[(١)].. »[(٢)].

أقول: معلومٌ أنَّ المبتدأ يكونُ اسمًا مجرَّدًا عن العوامل اللفظيَّة، أو بمنزلة المجرَّد عنها، وهو ما دخل عليه حرف جرٍّ زائد أو شبهه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، و"بحسْبِك درهمٌ".

وأشار السَّنهوريُّ إلى أنَّ سيبويه[(٣)] حمل عليه قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، فـ"أيُّكم" مبتدأ، والباء زائدةُ فيه، ونسبَ لبعضهم- وهو ابن عصفور[(٤)]- حملَه قوله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ"على ذلك، فـ"الصَّوم" مبتدأ مؤخر، والباء زائدة في المبتدأ.

(١) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ١١٠- ١١٤.
(٢) مسند أحمد: ٦/٧٢، وصحيح البخاري: ٢/٦٧٣..
(٣) نسب إليه في : المغني: ١٤٨، وأوضح المسالك: ١/١٨٧، والتصريح: ١/ ١٩٠.
(٤) نسب إليه في التصريح: ١/ ١٩٠، وشرح الفارضي على الألفية: ٣/ ٤٣٥.

وقد سبق ابنُ هشام[١] السَّنهوريَّ إلى الاستدلال بالآية الكريمة والحديث الشَّريف، وعليه فهو تابعٌ له في الاستشهاد بهما.

(٤) إفادة "في" معنى السَّببية

نص السَّنهوري: « و لـ"في" تسعةُ معانٍ:...، الثاني: السَّببية، كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، أي: بسبب ما أفضتم، وكقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا)[٢]..»[٣].

أقول: "في" حرف جر، معناه الظَّرْفِيَّة حقيقةً- وهي إمَّا مكانية أو زمانية، ومثالهما قَوْله تَعَالَى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم:٢-٤]، أو مجازية نَحْو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة:١٧٩]، هذا مذهب سيبويه والمحقِّقين[٤]، وذكر لها متأخِّرو النحويين معاني متعددة[٥]، منها ما ذكره ابن مالك -وتبعه ابن هشام-، وهو دلالتها على التعليل[٦]، واستشهد لهذا المعنى بالآية والحديث المذكورين، وقد عبَّر كثيرٌ من النحويين عن هذا المعنى بالسببيَّة[٧].

وعليه فالسَّنهوريُّ وافق جمهور النحويين في التعبير بالسَّببية، مخالفًا عبارة ابن مالك وابن هشام، ووافقهم جميعًا في استدلالهم بالآية والحديث.

(١) أوضح المسالك: ١/ ١٨٧، ويراجع التصريح: ١/ ١٩٠.
(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٨٣٤ بلفظ: (عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا).
(٣) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ١١٨.
(٤) نسب إليهم في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٢٥.
(٥) يراجع: مغني اللبيب: ٢٢٣، والتصريح: ١/ ٦٤٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٨٤.
(٦) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٥، ومغني اللبيب: ٢٢٣.
(٧) شرح ابن الناظم: ٢٦٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢١، والمقاصد الشافية: ٣/ ٦٢٥.

(٥) جملة جواب القسم إذا أريد توكيدُها- وكان فعلها مضارعًا مثبتًا - قُرنتْ باللام ونون التوكيد

نص السَّنهوري: « ولابدَّ للقسم من جوابٍ يلتقي به، ولا يكونُ إلا جملةُ، فإنْ كانت.. فعليَّة مضارعةً: فإنْ كانت مثبتةً قُرنت باللام ونون التوكيد، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا)(١).. »(٢).

أقول: إن صُدِّرت الجملة المُجاب بها القسم بفعل مضارع وكان مثبتًا، وأُريد به الاستقبال، وخلا من حرف تنفيس، ولم يتقدَّم معموله عليه لزم في الغالب اقترانه باللام وتوكيده بالنون، فإذا استوفى تلك الشُّروط وجب عند البصريِّين توكيدُه بالنُّون(٣)، وقد استدلَّ جمهور النَّحويين لذلك(٤) بقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وعليه فالسَّهوريُّ تابعٌ لجمهور النَّحويين في قولهم واستدلالهم بالآية الكريمة، وقد انفرد-فيما اطلعتُ عليه- بالاستشهاد بالحديث المذكور.

(٦) مجيء خبر (أوْشَكَ) المضارع مقرونا بـ(أنْ)، وهو كثير

نص السَّنهوري: « وخبر هذه الأفعال- أفعال المُقاربة- بالنسبة لاقترانه بـ"أنْ" وعدم اقترانه أقسام: قسمٌ يجب فيه الاقتران: ..، وقسمٌ يجب تجرُّدُه من "أنْ": ..، وقسمٌ يجوز اقترانهُ وتجرُّدُه، وهو: "عَسَى" و"أوْشَكَ"، و"كَادَ"، و"كَرَبَ" و "أَلَمَّ"، لكن الاقتران في "عَسَى" و"أوْشَكَ" كثير، وتركُه نادر، ومثال الكثير فيهما قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة:٥٢]، وقال -

(١) المصنف للصَّنعاني: ٤١١/٦، وسنن أبي داود: ٢٣١/٣.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ١٣٣، ١٣٤.
(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٩، وشرح ابن الناظم: ٤٤١، والجنى الداني: ١٤٢.
(٤) المصادر السَّابقة: المواضع نفسها، واللامات: ٨٥، وأوضح المسالك: ٩٤/٤.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ) [١].. »[٢].

أقول: أفعالُ المقاربة خبرُها لا يكونُ -في الغالب- إلا فعلاً مضارعًا، والغالب في خبر "عَسَى" و"أَوْشَكَ"[٣] اقترانه بـ"أنْ" المصدريَّة؛ لأنَّ "عَسَى" من أفعال التَّرجِّي، ومذهب جمهور البصريين عدم جواز تجرُّد خبرها من "أنْ" إلا لضرورة الشِّعر، وأما "أَوْشَكَ" فجُعلتْ أختًا لها في إفادة التَّرجِّي، .. والصَّحيح ما ذكره الشَّلوبين وابن الضَّائع والأبَّذي وابن أبي الرَّبيع من أنَّ "أَوْشك" من قسم "عسى" الذي هو الرَّجاء[٤].

وقد استدلَّ جمهور النَّحويين[٥]-لكون الغالب في خبر "عَسَى" اقترانه بـ"أنْ" بالآية الكريمة، أما الحديث الشَّريف فقد استدلَّ به بعض النَّحويين[٦] على تصرُّف "أَوْشَكَ"؛ حيث ورد مضارعُه في الحديث.

وعليه: فقد تبع السَّنهوريُّ جمهور النَّحويين في مذهبهم، وفي استدلالهم بالآية الكريمة، وانفرد-فيما اطلعت عليه- بالاستشهاد بالحديث الشَّريف على مذهبهم.

(٧) تفسير ضمير الغائب بلفظ مأخوذ من لفظ الفعل

نص السَّنهوري: « الضمير: وهو ما دلَّ على متكلم كـ"أنا"، أو مخاطب كـ"أنت"، أو غائب كـ"هو"، ولا بدَّ له من مفسِّر، فإن كان لمتكلِّمٍ أو مخاطب فمفسِّره حضور من هو له، وإن كان لغائبٍ فمُفسِّرُهُ قد يكون معلومًا من السِّياق...، وقد يكون مأخوذًا من لفظ الفعل، كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة:٨]؛ فإنَّ الضمير فيه عائدٌ على "العدل" المستفاد من لفظ

(١) مسند أحمد: ٦/ ٣٦٩، وسنن أبي داود: ٦/ ٥٠.
(٢) شرح الآجروميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ٢٩٢، ٢٩٣.
(٣) ذهب ابن مالك إلى أنَّ اقتران خبر "أَوْشَكَ" بـ"أن" وتجرُّده منها -كلاهما- على السَّواء. شرح الكافية الشافية: ١: ٤٥٣.
(٤) التصريح: ١/ ٢٨٢. ويراجع: توضيح المقاصد:١/ ٥١٥، والهمع: ١/ ٤٧٥ .
(٥) الكامل: ١/ ١٥٨، واللمع: ١٤٤، والمفصل: ٣٥٧، والمساعد: ١/ ٢٩٦، وغيرهم.
(٦) تخليص الشواهد: ٢٨٩/٢، والمقاصد الشافية: ٢/ ٢٨٩.

"اعْدِلُوا"، وكقوله-صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)[١]؛ فإنَّ الضمير المستتر في "يشرب" عائدٌ على "الشَّارب" المشتق من "يَشْرَب".. »[٢].

أقول: الضمير إما موضوع لمتكلّمٍ نحو: "أنا"، أو لمخاطب نحو: "أنْت"، ويفسِّرهما الْمُشَاهدَة، أو لغائب، ويحتاجُ إلى ما يفسِّره، ولا بُدَّ أن يكون متقدّمًا؛ ليُعلم الْمَعْنى بالضمير عِنْد ذكره بعد مفسِّره.

ويكونُ متقدِّمًا إما لفظًا: حقيقةً، نحو: "خالدٌ ضربتُه"، أو تقديرًا، نحو: "أكرم ولدهُ صالحٌ"، أو معنى مفهومًا ومأخوذًا من اللّفظ، وقد استدلَّ له جمهور النحويين[٣] بقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة:٨]، أي: العدل هو أقرب؛ فـ"هو" عائدٌ إلى العدل؛ لأنه جزء مدلول "اعدلوا".

واستدلَّ ابن هشام[٤] بالحديث الشَّريف المذكور على عدم جواز حذف الفاعل، وأنه لابد أن يكون بارزًا في اللفظ، أو مستترًا عائدًا لمذكورٍ أو لما دلَّ عليه الفعل- كما في الحديث-، فقال: « فَإِن "يشرب" يسْتَلْزم "الشَّارِب"، وَحسَّن ذَلِك تقدُّم نَظِيره، وَهُوَ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي"»[٥].

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ لجمهور النَّحويين في مذهبهم، وفي استدلالهم بالآية الكريمة، وتابعٌ لابن هشام في استشهاده بالحديث الشَّريف، وإن خالفه في جهة الاستشهاد؛ حيث استشهد به ابن هشام على مجيء الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا لما دلَّ عليه الفعل، واستشهد به السَّنهوريُّ على كون ضمير الغائب مفسرٌ بمعنًى مفهومٍ من لفظ الفعل.

---

(١) مسند أبي داود: ١٦٣/٢، ومسند أحمد: ١٢/ ٢٦٩.
(٢) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٣٧٨.
(٣) شرح التسهيل: ١/ ١٥٦، والكناش: ٢٤١/١، والهمع: ٢٦٣/١،
(٤) أوضح المسالك: ٢/ ٨٢، وشرح شذور الذهب: ٢١٤.
(٥) أوضح المسالك: ٢/ ٨٢.

(٨) مجيء التمييز جمع سلامة لعدم سماع جمع تكسيرٍ له

نص السَّنهوري: « ثم إنْ كان العدد "ثلاثة" و"عشرة" وما بينهما فتمييزهُ مجرورٌ بالإضافة، مجموعٌ جمع تكسير من أبنية القلة..، ويجوز مجيء التمييز جمع سلامة إنْ لم يُسمع له جمع تكسير،.. كقوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ [البقرة:٢٩]، وقوله تعالى حكاية: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُم اللهُ في اليَومِ واللَّيْلَةِ)[١].. »[٢].

أقول: الثلاثة والعشرة وما بينهما ثمانية أعداد، وتمييزها مجرورٌ بإضافته إليها، ويكون جمع تكسير؛ ليطابق العدد لفظًا، ومن أبنية القلة ليتطابقا معنى، ومنه قوله: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقد أجاز جمهور النَّحويين[٣] مجيء تمييزها جمع تصحيح في مسألتين، أشار السَّنهوريُّ لأولاهما، وهي: أن يكون جمع تكسير الكلمة مهملاً، غير مسموعٍ عن العرب. واستدلَّ بالآيتين والحديث.

قال الشيخ خالد:« فـ"سماء" و"بقرة"، و"صلاة" لم يُسمع لها جمع تكسير أصلاً، فضلاً عن أن يكون للقلة، فلمَّا لم يُسمع لها جمع تكسير أضيف إليها جمع تصحيح لإفادته القلَّة عند سيبويه ومن تبعه »[٤].

وقد استدلَّ ابن مالك بالآيتين– تبعًا للجمهور، وانفرد بالاستشهاد بالحديث، وعليه فالسَّنهوري تابعٌ للجمهور في قولهم واستشهادهم بالآيتين، ولابن مالكٍ في استشهاده بالحديث الشَّريف.

---

(١) مسند أحمد: ٣٧/ ٣٦٦، بلفظ: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ).
(٢) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٦٠٣، ٦٠٤.
(٣) شرح المفصل: ٤/ ١٤، وشرح التسهيل: ٣٩٦/٢، وتوضيح المقاصد: ١٣٢٣/٣.
(٤) التصريح: ٢/ ٤٥٤،

المبحث الثالث

استشهاد السنهوري بالحديث متلواً بشاهد شعري أو نثري من كلام العرب الفُصحاء.

(١) "نِعْم" فعلٌ ماضٍ جامدٌ لقبوله تاءِ التأنيث

نص السَّنهوري: « "نِعْمَ" و"بِئْسَ"..، والصَّحيحُ أنهما فعلان ماضيان جامدان؛ لقبُولهما لتاء التَّأنيث، قال-عليه الصَّلاةُ والسَّلام-: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ)[١]، وقال الشاعر:

نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقينَ الجنَّهْ ... دارُ الأَمانِ والمُنَى والمِنَّهْ[٢] .. »[٣].

أقول: اختلف النحويون في حقيقة "نعم وبئس"، فذهب البصريون والكسائي وجمهور النَّحويين[٤] إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنهما اسمان، ولكلٍ منهما أدلَّة[٥]، ومما استدلَّ به البصريون على فعليتهما: اتَّصال تَاء التَّأْنِيث السَّاكنة الدّالة على تَأْنِيث الْفَاعِلِ بهما، وقد استدلَّ لذلك-بالحديث الشَّريف- ابنُ الخباز وابنُ مالك وابنُ هشام[٦]، وبالرَّجز ابنُ مالك وابن هشام وابن عقيل[٧].

وعليه فالسَّنهوريُّ تابعٌ للجمهور في قولهم، ولابن الخباز وابن مالك وابن هشام في استشهادهم بالحديث الشريف، ولابن مالكٍ وابن هشام وابن عقيل في استشهادهم ببيت الرَّجز.

---

(١) الموطأ: ٤٧، ومسند الإمام أحمد: ٣٣/ ٣٤٤، وسنن ابن ماجة: ٣٤٧/١.
(٢) من الرجز، بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٠/٣، شرح الشذور: ٢٧، والمساعد: ٢/ ١٣٧.
(٣) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ١٣٣، ١٣٤.
(٤) الكتاب: ١١٦/٤، والمقتضب: ١٤٠/٢، والأصول: ٩٨/١، واللمع: ١٤٠..
(٥) الإنصاف للأنباري:١/ ٨١، والتبيين للعكبري: ٢٧٤، والارتشاف: ٤/ ٢٠٤١.
(٦) توجيه اللمع: ٣٨٨، وشرح التسهيل: ٣/ ١٤، وأوضح المسالك: ١١/١.
(٧) شرح التسهيل: ٣/ ٢٠، شرح الشذور: ٢٧، والمساعد: ٢/ ١٣٧.

(٢) مجيءُ معمولٍ لفعلٍ مضمرٍ بعد أداة التَّحضيض

نص السَّنهوري: « وقد يلي أداة التَّحضيض اسمٌ معمولٌ لفعل مضمر، أو ظاهر مُؤخَّر، فالأول كقوله-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (هَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ)[١]، أي: هلا تزوَّجتَ بِكرًا، وقول الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[٢]

أي: هلا تُعدُّون الكَمِيَّ »[٣].

أقول: من وجْهي استعمال "لوْلا" دلالتها على التَّحضيض، وهو الطلب بحثٍّ وإزعاج، وحينها تختصُّ بالجمل الفعليَّة-عند جمهور النَّحويين[٤]-؛ لدلالتها على الحدوث والتَّجدُّد، فيتعلَّق الطلب بها، وتساويها "هلا" في الدَّلالة على التَّحضيض والاختصاص بالأفعال.

وقد يلي حرف التَّحضيض اسم معمولٌ لفعل مضمر، مدلولٍ عليه بما قبله، وقد استدلَّ جمهور النحويين لذلك بقول الشاعر المذكور، وتقديره: "لوْلا تعدُّون عقرَ الكميِّ"، فحذف الفعل والمضاف، وأقام المضاف إليه مقامه؛ اعتمادًا على دلالة الكلام[٥]، أو مدلولٍ عليه بقرينة حالية، وقد انفرد السنهوريُّ -فيما اطَّلعت عليه- بالاستدلال بالحديث، وهو قوله -صَلَّى الله عليه وسلَّم- لجابر حين أخبره بأنه تزوَّج بثيب-: "فهلا بكرًا تلاعبُها وتلاعبُك"، فـ"بكرًا": متعلق بفعل محذوف، والتقدير: فهلا تزوَّجت بكرًا[٦].

---

(١) مسند أبي داوود: ٣/ ٢٧٨، ومسند أحمد: ٢٢/ ٢٠٨، وسنن النسائي: ٦/٦١.

(٢) من الطويل، وقائله جرير بن الخطفي، ينظر في: شرح شواهد المغني: ٢/٦٦٩، وخزانة الأدب: ١١/ ٢٤٥. والنِّيب: النوق المسنّة. وضوطري: الرجل الضخم، والكمي: الشُّجاع.

(٣) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٤) المفصل: ٤٣١، والكافية: ٥٥، والتسهيل: ٢٤٣، والجنى الداني: ٦٠٦.

(٥) المفصل: ٤٣١، وشرح التسهيل: ٤/ ١١٣، والمساعد: ٣/ ٢٢٠.

(٦) التصريح: ٢/ ٤٣٢.

وعليه فالسَّنهوري تابعٌ للجمهور في قولهم، واستشهادهم ببيت الشعر المذكور، وانفرد هو بالاستشهاد بالحديث الشريف المذكور، مقدِّمًا الاستشهاد بالحديث الشَّريف على الاستشهاد ببيت الشِّعر المذكور.

(٣) المنصوب على الاختصاص الغالب فيه أن يكون مسبوقًا بضمير متكلِّم

نص السَّنهوري: « وأما المنصوبُ على الاختصاص فلا .. بُدَّ قبله من اسمٍ بمعناه، والغالبُ أن يكونَ ضمير تكلُّم، كقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ)[١]، وقولهم: "نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ"؛ فقد وقع المنصوب على الاختصاص، وهو: "مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ" و"العَرَبَ" في أثناء الكلام، وقد تقدَّم عليه ضميرُ التَّكلُّم .. »[٢].

أقول: الاختصاص: ما جِيءَ به على صورةٍ هي لغيره توسُّعًا، والباعث عليه: الفخر أو التواضع أو زيادة البيان، والمخصوص هو: اسم ظاهرٌ مسبوقٌ بضمير متكلِّم يخصُّه أو يُشارك فيه، وله ثلاثة أنواع: أولها: "أيُّها وأيَّتها"، نحو: "اللهمَّ اغفر لنا أيَّتُها العصابة". وثانيها: المعرَّف بالإضافة. وثالثها: المعرَّف بـ"أل"، أما المعرَّف بالإضافة فقد مثَّل له جمهور النَّحويين بقوله-صلى الله عليه وسلم-: "نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ"، وأما المعرَّف بـ"أل" فمثَّلوا له بقول "نحن العربَ أقْرى الناس للضَّيف"[٣]، ولم يُشِر السَّنهوريُّ إلا إلى النوعين الأخيرين للمخصُوص، وتبع جمهور النَّحويين في الاستشهاد بالشَّاهدين المذكورين.

(١) مسند الإمام أحمد: ١٦/٤٧ (بلفظ : إنا معشر..).
(٢) شرح الآجرُّوميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ١/ ٦٨٢، ٦٨٣.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٧٤، وتوضيح المقاصد:٣/ ١١٥٠، والمساعد: ٢/ ٥٦٥.

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ لجمهور النحويين في قولهم، وفي استشهادهم بالحديث الشَّريف، والقول العربي المشهور.

(٤) الفصْل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في النثر

نص السَّنهوري: « لمَّا كان المضاف إليه منزلاً من المضاف منزلة التنوين ممَّا قبله انْبَغَى ألا يفصل بينهما بفاصل، لكن قد جاء الفصل في بعض المواضع، فجاء في الشِّعر بقوةٍ الفصلُ بالظرفِ والجار والمجرور إن تعلَّق بالمضاف، فإنْ لم يتعلَّق به فالفصلُ ضعيف، ووقوع هذا الفصل بالنثر لا بأس فيه، كقوله –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟)، وقول بعض من يُوثقُ بعربيَّتِه: " تَرْكُ يوماً نَفسِكَ في هَواهَا، سَعْيٌ لَها فِي رَدَاها"..»[(١)].

أقول: أجاز البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور، أما الكوفيون فأجازوا الفصل بينهما في الشعر وفي النثر، بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما[(٢)].

وأجاز ابن مالك الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور إن تعلَّقا بالمضاف. قال: « فهذا النوعُ من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوة، وهو جديرٌ بأنْ يجوز في الاختيار ولا يختصَّ بالاضطرار– واستدلَّ بالحديث الشَّريف المذكور والقول العربي، ثم قال–: فدلَّ ذلك على ضعف قول مَن خصَّه بالضَّرورة..، وعُلم أنَّ مثله لا حجر على المُتكلِّم به ناظمًا وناثرًا »[(٣)]، **وعليه** فالسَّنهوريُّ تابعٌ لابن مالكٍ فى قوله، وفي استشهاده بالحديث الشَّريف والقول العربي.

---

(١) شرح الآجرُّوميَّة في علم العربية للسَّنهوري: ٢/ ٧٣٣، ٧٣٤.

(٢) الإنصاف: ٣٤٩/٢، والارتشاف: ٤/ ١٨٤٦.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٢. ويراجع: توضيح المقاصد: ٨٢٤/٢.

المبحث الرابع:
توجيهُ الاسْتشْهادِ ببعض الأحاديث بوجهٍ مُخالفٍ لما سبق توجيهُهُ به

(١) رد استشهاد بعض النحويين بالحديث على حذف الفاء للضرورة والندرة وتوجيه الحديث الشريف بوجهٍ قياسي، وهو: الاستغناء بالمقول عن القول

نص السَّنهوري: « لـ"أمَّا" صدر الكلام لنيابتها عن أداة الشرط، و.. عن فعله، والأداةُ التي نابت عنها هي "مَهْما"، فأصله: أمَّا بعد، مهْما يكن من شيءٍ بعد"، فحُذفت أداة الشرط وهي اسمٌ مع فعل الشرط، وقامت "أمَّا" مقامها، ولذلك وجب في تالي "أمَّا" أن يكون اسمًا، وفي تالي تاليها الفاء؛ إشعارًا بما نابت عنه..، فلا تُحذف هذه الفاء إلا مع قولٍ قد استغني عنه بمقوله..، فإن حذفت في غير ذلك فضرورة.

وحمل بعضهم قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أمَّا بعْدُ، ما بَالُ رِجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ الله) على النُّدُورة، ويمكن ألا يكون نادرًا، بل ممَّا حذف الفاء فيه قياس، وهو ما استغني فيه بالمقول عن القول، فيصير التقدير: أمَّا بعد، فأقول: ما بالُ رجال»[(١)].

أقول: "أما" حرف تفصيل، قائمٌ مقام أداةِ الشَّرط وفعلِه، وهو مؤولٌ بـ"مَهْمَا يكُن من شيء"، وبعده جواب الشَّرط، وتلزمه الفاء، نحو: "أما زيدٌ فمنطلق"[(٢)]، ولا تُحذف هذه الفاء إلا إذا كان معها قولٌ طُرِحَ، واستغني عنه بالمقول، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ لأن تقديره: فيقال لهم: أكفرتم؟ وهذا كثير، أما في غير ذلك فلا تحذف إلا في ضرورة الشِّعر[(٣)].

---

(١) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٢٢٩، ٢٣٠.
(٢) شرح ابن الناظم: ٥٠٩، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٥٢.
(٣) شرح ابن الناظم: ٥٠٩، والجنى: ٥٢٣، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٥٢.

وأما حذفها في النثر- في غير الحالة المذكورة- فحكم عليه كثيرٌ من النحويين بندُوره وقلته[١]، واستدلُّوا له بالحديث المذكور.

وخرَّجهُ السَّنهوريُّ على غير النُّدرة والقلة؛ وذلك حيث وجَّههُ بأنَّ الفاء فيه داخلةٌ على قولٍ مطروحٍ، استغني عنه بالمقول، وتقديره: "أمَّا بعد، فأقولُ: ما بالُ رجال".

وعليه: فقد خالف السَّنهوريُّ جمهور النحويين في تخريجهم الحديث على النُّدرة؛ وخرَّجهُ على تأويلٍ يجعله مما يكثر حذفه في النثر.

(٢) نقل رد بعض النحويين الاستشهاد بالحديث، وتوجيههم بأنه مرويٌّ بالمعنى ذكر خبر "لوْلا" وهو كونٌ مقيدٌ ولم يدل عليه دليل

نص السَّنهوري: « ويُحذفُ الخبر وجوبًا في مسائل، منها: أن يكون المبتدأ بعد "لَوْلا"..، وهذا الإطلاق مذهب الأكثرين، وفصَّل بعض النحاة، فقال: إن كان الخبر كونًا مطلقًا .. وجب الحذف، وإن كان كونًا مقيَّدًا: فإن دلَّ دليلٌ عليه جاز ذكره وحذفه..، وقد لحَّن الأكثرون أبا العلاء؛ بناءً منهم على أنَّ الخبر لا يذكر بعد "لَوْلا" أصلاً، وما جاء من قوله-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لعائشةَ: (لوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ)، فممَّا رُوي بالمعنى عندهم»[٢].

أقول: ذهب الرُّماني وابن الشَّجري والشَّلوبين[٣]- وتبعهم ابن مالك[٤] - إلى أنَّ خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" ليس بواجب الحذف مطلقًا، بل فيه تفصيل: فإنْ كان كوناً مطلقاً-غير مقيَّد- وجب حذفه، نحو: "لولا زيدٌ

(١) شرح ابن الناظم: ٥٠٩، والجنى: ٥٢٣، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٥٢، والتصريح: ٢/ ٤٣٠.
(٢) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٢٦٤، ٢٦٥.
(٣) نسب إليهم في: شرح التسهيل: ٢٧٦/١، والجنى: ٦٠٠، والمساعد: ٢٠١/١.
(٤) شرح التسهيل: ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٥٤.

لأكرمتك"؛ لأنَّ تقديره: "موجودٌ"، وإن كان كونًا مقيداً: فإن لم يدلَّ عليه دليل وجب إثباته، كالحديث الشَّريف المذكور، وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز إثباته وحذفه، كقولك: "لولا أنصار زيد لهلك"، أي: نصروه؛ فيجوز إثباته لكونه مقيداً، ويجوز حذفه للدَّليل الدَّالِّ عليه، ومنه قول المعرِّي:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَولَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا[1]

وذهب الجمهور[٢] إلى أنَّ خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" واجب الحذف مطلقًا؛ بناءً على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، ولذلك لحَّنوا المعرّي، وذكروا أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى.

وظاهر النصِّ موافقة السَّنهوري لمذهب الأكثرين-وهم الجمهور-، ومخالفته لمذهب الرُّماني وابن الشَّجري والشَّلوبين وابن مالك، وعليه فهو لا يستشهدُ بالحديث المرويِّ بالمعنى، بل بالذي ثبت بلفظهِ عن النَّبيِّ- صلَّى الله عليه وسلَّم-.

(٣) رفع "أفْعَل" التفضيل للاسم الظاهر مع الفصل بينهما بالجار والمجرور

نص السَّنهوري: « وإنما رفع اسم التفضيل في مسألة الكحل الاسم الظاهر لأنه لو لم يرفعه لفُصل بينه وبين معموله بأجنبي، وذلك بأنْ يجعل "الكُحْل" مبتدأ، واسم التفضيل خبرًا عنه، وهو متعلِّق بالجارِّ والمجرور، وقد فُصِل بالمبتدأ الذي هو أجنبيٌّ عن الجار والمجرور، وذلك باطل، فالتُجِئَ إلى العمل فرارًا من هذا، ومثل المثال المذكور قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَا من أَيَّامٍ أحبُّ إِلَى الله فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فى عشْرِ ذِى الْحجَّة) [٣].. »[٤].

(١) البيت من الوافر لأبي العلاء. تخليص الشواهد: ٢٠٨، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١١٨.
(٢) نسب إليهم في: التذييل والتكميل: ٢٨٢/٣، والجنى: ٥٩٩، وأوضح المسالك: ٢١٩/١.
(٣) مسند أبي داوود: ٤٠/٤، ومسند أحمد: ٦/ ٥٩، وسنن الترمذي: ٣/ ١٢٢.
(٤) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٢٢٩، ٢٣٠.

أقول: يقلُّ ويندُرُ رفع "أفعَلُ" التفضيل للاسم الظاهر؛ وذلك لضعف شبهه باسم الفاعل، من جهة أنه في حال التنكير لا يؤنث، ولا يُثنى، ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل، والصفة المشبَّهة به.

فإنْ وقعَ موقع موقع الفعل، ووافقه في معناه اطَّرد رفعه للاسم الظاهر بشروط، أحدها: أنْ يكون صفةً لاسم جنسٍ مسبوقٍ بنفي، وأن يكون مرفوعه أجنبيًّا، أي: ليس ملتبسًا بضمير الموصوف به، وأنْ يكونَ ذلك الأجنبيُّ مفضلاً على نفسه باعتبارين مختلفين(١)، وذلك نحو قول العرب: "ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيد"؛ فـ "أحسن" أفعل تفضيل، وهو صفة لـ"رجل"، و"رجل" اسم جنسٍ مسبوقٌ بنفي، ومرفوعه "الكحل" أجنبي من الموصوف؛ لعدم اتِّصالهِ بضميره، و"الكحل" مفضَّل على نفسه باعتبارين مختلفين، فهو فاضلٌ باعتبار كونه في عين زيد، ومفضولٌ باعتبار كونه في عين غيره، والمعنى: أنَّ الكحل في عين زيد أحسنُ من نفسه في عين غيره من الرجال(٢).

والعلة التي ذكرها السَّنهوريُّ لرفع اسم التفضيل-في مسألة الكحل والحديث- الاسم الظاهر-وهي: عدم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي- سبقه إليها ابن بابشاذ وابن مالك(٣)؛ فقد قال ابن بابشاذ: « لو رفعت "الصوم" بالابتداء و"أحب" على أنه خبر لم يجز، سواءٌ قدَّمت "منه" على "الصوم" أو أخَّرته؛ لأنَّ تأخيره يؤدِّي إلى الفصل بين "أحب" وما يتعلَّق به بأجنبي، وهو "الصَّوم"، وتقديمُه مؤدٍّ إلى الإضْمار قبل الذكر؛ لأنه عائدٌ على "الصَّوم"»(٤).

---

(١) شرح ابن الناظم: ٣٤٦، وشرح شذور الذهب: ٥٣٠.
(٢) التصريح:٢/ ١٠٣، والهمع: ٣/ ٩٢، وشرح الأشموني: ٢/٣١١.
(٣) شرح المقدِّمة المحسَّبة: ٢/٤٠٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/١١٤٠.
(٤) شرح المقدِّمة المحسَّبة: ٢/٤٠٠.

وقد استدلَّ بالقول العربي وبالحديث الشَّريف ابن بابشاذ وابن مالك وابن الناظم وابن هشام وابن عقيل(١).

وعليه: فالسَّنهوريُّ تابعٌ لهم في الاستشهاد بالقول العربي والحديث، ولابن بابشاذ وابن مالك في علة اختيار هذا الوجه الإعرابي دون غيره.

(٤) جواز اقتران "حَاشَا" بـ"مَا"

نص السَّنهوري: « والقول في محل "حَاشَا" جارةً وناصبةً وفي فاعلها كالقول في "خَلا" و"عَدَا"، غير أنها لا تقترن بـ"ما"، وقيل: يجوز الاقتران، وتُمسِّك عليه بقوله -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ)(٢).

وأُجيب بأنَّ "ما" فيه نافيةٌ، وكلامنا في المصدرية، وأنه من كلام الرَّاوي، والمعنى: أنه لم يستثنِ فاطمة من هذا الحكم »(٣).

أقول: تدخل "ما" على "عدا"، و"خلا"، نحو: "قاموا ما عدا زيدًا"، و"ما خلا عمرًا"، وينصبُ ما بعدهما وجوبًا؛ بناء على أنَّ "ما" مصدرية، فيجب فيما بعدها أن يكون فعلاً ناصبًا للمستثنى.

أمَّا "حاشا" فقد اختلف النحويون في جواز دخول "ما" المصدرية عليها، فمنع من ذلك سيبويه، فقال: « لو قلت: "أتوني ما حاشا زيداً"، لم يكن كلاماً»(٤)، وأجازه بعضهم على قلة، قال ابن مالك: «على أنه قد قيل: "ما حاشا" في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرسُوسيّ عن ابن عمر،

(١) شرح المقدّمة المحسَّبة: ٢/٤٠٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/١١٤٠، وشرح ابن الناظم: ٣٤٦، وشرح شذور الذهب:٥٣٠، وشرح ابن عقيل: ٣/١٨٨.
(٢) مسند أحمد، رقم: (٥٧٠٧): ٥/١٩٤.
(٣) شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري: ١/ ٦٢٩، ٦٣٠.
(٤) الكتاب: ٢/٣٥٠. وتبعه ابن هشام في أوضح المسالك:٢/٢٤٧.

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أسامةُ أحبُّ الناسِ إليّ ما حاشا فاطمةَ)»[١] ، ومثله قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالَا[٢]

وردَّه ابن هشام بقوله: « والمعنى أَنه –صلى الله عَلَيْهِ وَسلم– لم يسْتَثْن فَاطِمَة، وتوهَّم ابْن مَالك أَنَّهَا "مَا" المصدرية، و"حاشا" الاستثنائية، .. وَيَرِدهُ أَن فِي مُعْجم الطَّبَرَانِيّ: "ما حاشى فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا"»[٣].

وعليه: فالسَّنهوريُّ مخالفٌ لابن مالك في توجيهه الحديث، وموافقٌ لابن هشام في توجيهه إيَّاه.

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٨، وتبعه ولده في شرحه: ٢٢٥.
(٢) البيت من الوافر، وهو للأخطل. شرح شواهد المغني: ٣٦٨/١، والخزانة: ٣/ ٣٨٨.
(٣) مغني اللبيب: ١٦٤، ويراجع: التصريح: ١/ ٥٦٨، والخزانة: ٣/ ٣٨٨.

خاتمة البحث

١) أوْرد السَّنهُوريُّ فى شرحهِ على الآجرُّوميَّة أربعةً وأربعين حديثًا وأثرين، وظهر جليًا-من خلال دراستها- أنه كان مُتَّبعًا لأصحاب المذهب الثالث، القائلين بجواز الاستشهاد بالحديث الشريف، بل كان من المكثرين للاستشهاد به، وفي بعض أحواله كان يكتفي بالاستشهادِ به على بعض مسائل النحو وقضاياه، دون اعتمادٍ منه على شواهد أخرى تعضِّدُه وتدْعمُه، وذلك في إحدى وثلاثين مسألةً، وقد أفردتُ لها المبحث الاول من البحث[١].

٢) جاء استشهاد السَّنهوري بالحديث على ثلاثة أمور: أولاها: الاستدلالُ به على معنىً لغوى، وذلك في موضعين. ثانيها: توجيهُ الاسْتشْهادِ ببعض الأحاديث بوجهٍ مُخالفٍ لما سبق توجيهُهُ به، وذلك في أربعة مواضع، وقد أفردتُ لها المبحث الرابع من البحث. ثالثها: الاستشهاد به على مسألةٍ نحويةٍ، وذلك في أربعة وأربعين موضعًا، اعتمد فيها على واحدٍ وأربعينَ حديثًا، وكرَّر ثلاثةً منها في موضعين؛ حيث استشهد بكلٍّ منها في موضعين من مواضع الاستشهاد.

٣) تمثَّلت صور استشهاد السَّنهوري بالحديث في ثلاثِ صور- وهي التى مثلت المباحث الثلاثة الأولى للبحث، أولاها: الاكتفاءُ في الاستشهاد بالحديث الشَّريف، وثانيها: الاستشهادُ بالحديث مسبوقًا بشاهدٍ من القرآن الكريم، وثالثها: الاستشهادُ بالحديث متلوًّا بشاهدٍ شعريٍّ أو نثريٍّ من كلام العرب الفُصَحاء.

٤) استدلَّ السَّنهوري في سبع مسائل- من مسائل المبحث الثاني[٢] في الدراسة- بحديثٍ شريفٍ يسبقه الاستدلال بآيةٍ كريمة، وفي الثامنة استدلَّ بحديثٍ يسبقه الاستدلال بآيتين كريمتين، وكأنَّ الاستدلال بالحديث فيها جاء تعضيدًا للاستدلال بالشَّاهد القرآني، ولكن في مرتبةٍ تليه وتعقُبُه.

---

(١) ينظر: البحث: ص١٠- ٣٢ .

(٢) ينظر: البحث: ص ٣٣- ٤٠ .

٥) استدلَّ السَّنهوري في مسألتين- من مسائل المبحث الثالث[١] في الدراسة- بحديثٍ شريف، يعقُبه الاستدلال ببيتٍ من الشِّعر، وفي مسألتين أخريين بحديثٍ شريف، يعقبه الاستدلال بقولٍ عربيٍّ مأثور، فكأنَّ الاستدلال ببيت الشِّعر أو بالقول العربي المأثور دعمٌ وتعضيدٌ للاستدلال بالشَّاهد من الحديث الشَّريف، ولكن في مرتبةٍ تليه وتعقبُه.

٦) من خلال دراسة استشهادات السَّنْهوري عمومًا تبدَّي أنه كان له ترتيبٌ في إيرادها، فآيات القرآن وقراءاته في المرتبة الأولى، يعقبها الحديث الشَّريف في المرتبة الثانية، ثم أبيات الشِّعر في المرتبة الثالثة، ثم أقوال العرب وأمثالهم في المرتبة الأخيرة.

٧) وافق السَّنهوريُّ مذهب جمهور النَّحويين في ثلاث عشرة مسألة من مسائل البحث المدروسة[٢]، وخالف قولهم وتخلايجهم للحديث في موضعين[٣].

٨) تابع السَّنهوري ابن مالك في قوله واستشهاده بالحديث الشَّريف في خمسة مواضع[٤]، وابن هشام في قوله واستشهاده به في ثلاثة مواضع[٥].

إلى غير ذلك من النتائج المبثوثة في ثنايا البحث.

وقد تبدَّى لي من خلال تلك الدِّراسة بعض المُقترحات، أذكرُ منها:

- دراسة (الاسْتشْهاد بالقراءاتِ القرآنيَّة في شرح الآجرُّوميَّة للسَّنهُوري).
- دراسة (العلة النحويَّة والصَّرفيَّة في شرح الآجرُّوميَّة للسَّنهُوري).

والحمدُ لله أولاً وآخرا

(١) ينظر: المبحث الثالث من البحث: ص ٤١- ٤٤ .
(٢) ينظر: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣ ،٤٤، ٤٧.
(٣) ينظر: ٢٧، ٤٦.
(٤) ينظر: ١٣، ١٦، ٢٠، ٢٥، ٤٤.
(٥) ينظر: ١٣، ١٤، ٣٥ .

فهرس الآيات الكريمة

م	نص الآية الكريمة	موضعها
١	﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٩]	٣٧١١
٢	﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ١٣٧]	٣٦٨٨
٣	﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة:١٧٩]	٣٧٠٧
٤	﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]	٣٧١٦
٥	﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]	٣٧٠١
٦	﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة:٨]	٣٧١٠
٧	﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة:٥٢]	٣٧٠٨
٨	﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ [التوبة: ١٠٨]	٣٧٠٥
٩	﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ﴾ [يوسف: ٤٣]	٣٧١١
١٠	﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]	٣٧٠٨
١١	﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[الأنبياء: ٩٨]	٣٦٩٢
١٢	﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ﴾ [المؤمنون:١٠٠]	٣٧٠٤
١٣	﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]	٣٧٠٧
١٤	﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النمل:٤٠]	٣٦٩٧
١٥	﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ١ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم:٢-٤]	٣٧٠٧
١٦	﴿ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ [لقمان: ٢٧]	٣٧١١
١٧	﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]	٣٧٠٦

١٨	﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]	٣٧٠٠
١٩	﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص: ٤٧]	٣٦٩٨
٢٠	﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [النجم:١٤-١٥]	٣٦٩٨
٢١	﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم:٦]	٣٧٠٦

فهرس الأحاديث النبوية

م	نص الحديث الشريف	موضعه
١	(أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي)	٣٦٩٧
٢	(اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ)	٣٦٩٥
٣	(إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ)	٣٦٩٧
٤	(أراهُمُنِي الباطِلُ شَيْطَاناً) أثر لعثمان- رضي الله عنه-.	٣٦٨٩
٥	(أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ)	٣٧٢٠
٦	(أَصْدَقَ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيَد: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ	٣٧٠٤
٧	(أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)	٣٦٩٨
٨	(الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ)	٣٦٨٥
٩	(أَمَّا بَعْدُ، ما بَالُ رِجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ اللهِ)	٣٧١٦
١٠	(إِنَّ اللَّه مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ).	٣٦٨٨
١١	(إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا)	٣٧٠٧
١٢	(إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ).	٣٦٨٧
١٣	(إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)	٣٦٨٦
١٤	(أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ)	٣٦٩٤
١٥	(البِكرُ تُسْتَأْذَن، وإِذْنُهَا صِمَاتُها، والثَّيِّبُ تُعرِبُ عن نَفْسِها)	٣٦٨٣

١٦	(تقولُ النَّار: قَطْنِي قَطْنِي، وقَطِي قَطِي)	٣٦٩١
١٧	(تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيْهِ)	٣٦٩٢
١٨	(خَمْسَ صَلَوَاتٍ كتبَهُم اللهُ في اليومِ واللَّيْلَةِ)	٣٧١١
١٩	(رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)	٣٦٨٢
٢٠	(سَوْدَاءُ وَلُودٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم)	٣٦٨٥
٢١	(غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ).	٣٦٩١
٢٢	(فمُطِرْنَا من الْجُمُعَة إِلَى الْجُمُعَة)	٣٧٠٥
٢٣	(كَيْفَ تِيكُمْ؟)	٣٦٩٢
٢٤	(لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)	٣٧٠٠
٢٥	(لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ)	٣٧٠٢
٢٦	(لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)	٣٧١٠
٢٧	(لوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ)	٣٧١٧
٢٨	(ما أَجْهَلَكَ بلغةِ قوْمِك! "مَا" لمَا لا يَعْقِل)	٣٦٩٢
٢٩	(مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ) أثـــر	٣٦٨٦
٣٠	(مَا من أَيَّامٍ أحبُّ إِلَى الله فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فى عشْرِ ذِى الْحجَّة)	٣٧١٨
٣١	(مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ)	٣٧١٢
٣٢	(مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ)	٣٧٠٩
٣٣	(مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ)	٣٦٩٥
٣٥	(مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)	٣٦٨٤
٣٦	(نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ)	٣٧١٤

٣٧	(هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟)	٣٧١٥
٣٨	(هَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ)	٣٧١٣
٣٩	(وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا)	٣٦٩٣
٤٠	(وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)	٣٦٩٦
٤١	(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)	٣٧٠٦
٤٢	(يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)	٣٧٠١
٤٣	(يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ)	٣٧٠١
٤٤	(يُطْبَعُ المُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ، لَيْسَ الخِيَانَةَ والكَذِبَ)	٣٦٩٩

فهرس الأبيات الشعرية

م	البيت	موضعه
١	تخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إلى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ	٣٧٠٥
٢	تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا	٣٧١٣
٣	يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَولَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا	٣٧١٨
٤	رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالَا	٣٧٢١
٦	نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقينَ الجنَّهْ دارُ الأَمانِ والمُنَى والمِنَّهْ	٣٧١٢

فهرس أقوال العرب

م	القول	موضعه
١	تَرْكُ يوماً نَفسِكَ في هَواهَا، سَعْيٌ لَها فِي رَدَاها	٣٧١٥
٢	نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ	٣٧١٤

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم:

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

١) ائتلاف النُّصرة للزبيدي- طارق الجنابي- عالم الكتب-ط١- ١٩٨٧م.

٢) أبو القاسم السُّهيلي- د/ محمد إبراهيم البنا-مكتبة المتنبي ١٩٩٨م.

٣) ارتشاف الضَّرب لأبي حيَّان- د/رجب عثمان-القاهرة-ط١-١٩٩٨م.

٤) الأزهية للهروي-تحقيق/ الملوحي- مجمع اللغة العربية بدمشق١٩٩٣

٥) أسرار العربية للأنباري -دار الأرقم- ط ١- ١٩٩٩م.

٦) الأصول لابن السَّراج- تحقيق/ عبد الحسين الفتلي ، بيروت.

٧) إعراب القراءات السبع لابن خالويه-دار الكتب العلمية-ط١-٢٠٠٦.

٨) إعراب القرآن للنَّحَّاس- دار الكتب العلمية-بيروت- ط١-١٤٢١هـ.

٩) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه- دار الكتب المصرية- ١٩٤١م.

١٠) الأعلام للزِّركلي- دار العلم للملايين- ط (١٥)، ٢٠٠٢ م.

١١) الاقتراح للسُّيوطي-حققه/عبد الحكيم عطية- دمشق- ط٢، ٢٠٠٦ م.

١٢) أمالي ابن الحاجب تحقيق/ فخر قدارة- دار الجيل- بيروت-١٩٨٩ م.

١٣) أمالي ابن الشجري-تحقيق/الطناحي-الخانجي-القاهرة-ط١-١٩٩١م.

١٤) الإنصاف للأَنْبَاري-المكتبة العصرية- طبعة أولى٢٠٠٣م.

١٥) أوضح المسالك لابن هشام- حققه: يوسف البقاعي- دار الفكر.

١٦) البحر المحيط لأبي حيَّان- صدقي جميل-دار الفكر-بيروت ١٤٢٠هـ.

١٧) بغية الوعاة للسيوطي-محمد أبو الفضل-المكتبة العصرية- بيروت.

١٨) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري-طه عبد الحميد- ١٩٨٠م.

١٩) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة- دار الكتب العلمية، بيروت- ١٩٧٣م.

٢٠) التبيان للعكبري- تح/ علي البجاوي- عيسى البابي الحلبي.

٢١) التبيين للعُكبري-تحقيق د/العثيمين-دار الغرب- طبعة أولى-١٩٨٦م.

٢٢) تحصيل عين الذهب للشنتمري-زهير سلطان-بيروت-ط٢-١٩٩٤م.

٢٣) تخليص الشَّواهد لابن هشام-تح/عباس الصالحي- ط١-١٩٨٦ م.

٢٤) التذييل والتكميل لأبي حيَّان-تحقيق: حسن هنداوي-ط١- ٢٠١٣م.
٢٥) التسهيل لابن مالك- تح/ محمد بركات- دار الكتاب العربي-١٩٦٧م.
٢٦) التَّصريح للأزْهري- دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان- ط ١-٢٠٠٠م.
٢٧) تعليق الفرائد للدَّمَاميني- تحقيق د/محمد المفدَّى- ط ١- ١٩٨٣م .
٢٨) تمهيد القواعد لناظر الجيش-على فاخر-القاهرة-ط١- ١٤٢٨هـ.
٢٩) توجيه اللُّمع لابن الخبَّاز-فايز دياب- القاهرة- ط٢-٢٠٠٧م.
٣٠) توضيح المقاصد للمرادي-دار الفكر-ط١- ٢٠٠٨م.
٣١) الجمل للزجاجي- علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-ط١-١٩٨٤م.
٣٢) الجنى الداني للمُرادي- قباوة-دار الكتب العلمية-ط١-١٩٩٢م.
٣٣) حروف المعاني للزَّجاجي-علي توفيق الحمد-بيروت- ط١- ١٩٨٤م.
٣٤) خزانة الأدب للبغدادي-عبد السلام هارون-القاهرة- ط٤- ١٩٩٧م.
٣٥) الخصائص لابن جنِّي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط ٤.
٣٦) الدُّر المصون للسَّمين الحلبي- تح/ أحمد الخراط- دار القلم، دمشق.
٣٧) دراسات في كتاب سيبويه، د/خديجة الحديثي، الكويت، ١٩٨٠م.
٣٨) درّة الحجال لابن القاضى- د/الأحمدى أبو النور- القاهرة ١٩٧١م.
٣٩) الدرر اللوامع للشنقيطي- تحقيق/ محمد عيون السود- ١٩٩٩م.
٤٠) رصف المباني للمالقى-الخرّاط- دار القلم- دمشق- ط٣-٢٠٠٢م.
٤١) سر صناعة الإعراب لابن جني-دار الكتب العلمية-ط ١- ٢٠٠٠م.
٤٢) الشافية لابن الحاجب- تح/صالح عبد العظيم-القاهرة-ط١-٢٠١٠م.
٤٣) شجرة النور الزكية لابن سالم مخلوف تعليق/ عبد المجيد خيالي- دار الكتب العلمية، لبنان- ط ١- ٢٠٠٣ م.
٤٤) شذرات الذهب لابن العماد-تحقيق:الأرناؤوط-بيروت- ط١-١٩٨٦ م.
٤٥) شرح ابن عقيل-محيي الدين عبد الحميد- القاهرة، ط٢٠- ١٩٨٠ م.
٤٦) شرح ابن الناظم- تح/محمد باسل-دار الكتب العلمية-ط١-٢٠٠٠م.
٤٧) شرح أبيات المغني للبغدادي-عبد العزيز رباح-دار المأمون- بيروت.
٤٨) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي- دار الفكر، القاهرة ١٩٧٤م.

٤٩) شرح الآجرومية في علم العربية للسَّنهوري (ت٨٨٩هـ)- تحقيق د/ محمد خليل شرف-دار السلام- القاهرة- الطبعة الأولى-١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٥٠) شرح الأُشموني-دار الكتب العلمية-بيروت- ط ١- ١٩٩٨م.
٥١) شرح التسهيل لابن مالك-عبد الرحمن السيد-دار هجر-ط١-١٩٩٠.
٥٢) شرح الحُدود للفاكهي- المتولي الدميري، القاهرة- ط ٢- ١٩٩٣م.
٥٣) شرح الشافية للرضي-محمد نور الحسن، بيروت - لبنان-١٩٧٥م.
٥٤) شرح شذور الذهب لابن هشام-عبد الغني الدقر- سوريا.
٥٥) شرح الشيخ خالد لعوامل الجرجاني-بدراوي زهران-دار المعارف- ط٢.
٥٦) شرح شواهد المغني للسُّيوطي -تح/ أحمد كوجان- ١٩٦٦ م.
٥٧) شرح قطر الندى لابن هشام- حققه: محيى الدين عبد الحميد-القاهرة.
٥٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك- هريدي- مكة- ط١- ١٩٨٢م.
٥٩) شرح المُفصل لابن يعيش-إيميل يعقوب-بيروت- ط١-٢٠٠١م.
٦٠) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ-حققه: خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية - الكويت ط١، ١٩٧٧م
٦١) شروح العوامل- تح/ إلياس قبلان- بيروت- لبنان- ط١-٢٠١٠م.
٦٢) شَوَاهِد التَّوضيح لابن مالك- تح د/ طَه مُحسِن- ط ١- ١٤٠٥هـ.
٦٣) الضوء اللامع للسخاوي(ت٩٠٢هـ)- مكتبة الحياة- بيروت- لبنان.
٦٤) طبقات النحويين للزبيدي- محمد أبو الفضل- دار المعارف-ط ٢.
٦٥) علل النحو للورَّاق-تح/ محمود الدرويش- الرياض- ط ١- ١٩٩٩م.
٦٦) عمدة الحفاظ للسمين-محمد باسل-دار الكتب العلمية-ط١-١٩٩٦.
٦٧) العوامل المائة للجرجاني- دار المنهاج بجدة- ط ١-١٤٣٠هـ.
٦٨) القياس فى اللغة العربية-لمحمد الخضر حسين- القاهرة ١٣٥٣ه.
٦٩) الكافية لابن الحاجب-تح د/ صالح الشاعر- القاهرة- ط١-٢٠١٠ م.
٧٠) الكامل للمبرِّد-تح/ محمد أبو الفضل- القاهرة- ط٣- ١٩٩٧م.
٧١) الكتاب لسيبويه-تح/عبد السلام هارون- القاهرة- ط٣-١٩٨٨م.
٧٢) الكشَّاف للزَّمخشري- دار الكتاب العربي- بيروت- ط ٣- ١٤٠٧ هـ.

٧٣) الكواكب السائرة للغزي- دار الكتب العلمية، بيروت-ط ١- ١٩٩٧م.
٧٤) اللامات للزَّجاجي- تح/ مازن المبارك- دمشق- ط٢-١٩٨٥م.
٧٥) اللباب للعُكبري -تح/ عبد الإله نبهان- دمشق- ط ١-١٩٩٥م.
٧٦) لسان العرب ابن منظور- دار صادر -بيروت-ط ٣-١٤٤١هـ.
٧٧) اللمحة لابن الصَّائغ- الصَّاعدي-المدينة المنورة-ط١- ٢٠٠٤م.
٧٨) اللمع في العربية لابن جني-فائز فارس- دار الكتب الثقافية -الكويت.
٧٩) المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة-بيروت-ط١- ١٤٢٢هـ.
٨٠) مدرسة الكوفة ومنهجها- مهدي المخزومي- ط ٢- ١٩٥٨م.
٨١) المُرْتجل لابن الخشَّاب- تح/ علي حيدر- دمشق١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
٨٢) المساعد لابن عقيل-محمد بركات-جدة- ط ١- ١٤٠٥هـ.
٨٣) مصابيح المغاني للمُوزَعِي-عائض العمري-ط١- ١٩٩٣م.
٨٤) معانى القرآن للأخْفَش- هدى قراعة- القاهرة- ط ١- ١٩٩٠م.
٨٥) معاني القرآن للفراء-حققه: أحمد النجاتي وآخران- مصر- ط١.
٨٦) معاني الحروف للرماني-عبد الفتاح شلبي-جدة- ط٢-١٩٨١م.
٨٧) معاني القرآن للزَّجَّاج-شلبي- عالم الكتب – بيروت- ط ١- ١٩٨٨م.
٨٨) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٨٩) مغني اللبيب لابن هشام- مازن المبارك- دمشق- ط ٦-١٩٨٥م.
٩٠) مفاتيح الغيب للرَّازي- دار إحياء التراث – بيروت- ط ٣- ١٤٢٠هـ.
٩١) المفصل للزَّمخشري تح/ علي بو ملحم- بيروت- ط١- ١٩٩٣م.
٩٢) المقاصد الشَّافية للشَّاطبي-العثيمين- جامعة أم القرى- ط١-٢٠٠٧م
٩٣) المقاصد النحوية للعَيْني-علي فاخر- القاهرة – ط ١-٢٠١٠ م.
٩٤) المقتصد للجرجاني- كاظم بحر المرجان-دار الرشيد-ط1-١٩٨٢م.
٩٥) المقتضب للمبرِّد- تح/ عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب – بيروت.
٩٦) نتائج الفكر للسُّهيلي- دار الكتب العلمية – بيروت- ط١-١٩٩٢م.
٩٧) هَدِيَّة العارفين للبَغْدَادِيّ- دَار إحْيَاء التراث الْعَرَبِيّ بيروت- لبنان.
٩٨) همع الهوامع للسُّيوطي-تح/ عبد الحميد هنداوي- التوفيقية – مصر.

ثبت الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٣٦٧٢
٢-	Abstract	٣٦٧٣
٣-	المقدِّمة:	٣٦٧٤
٤-	التمهيد: ويتضمن عنصرين: أولاً: ترجمة السَّنهوري.	٣٦٧٦
٥-	ثانيا: موقف النَّحويين والسَّنهوريِّ من الاستشهاد بالحديث الشَّريف	٣٦٧٨
٦-	المبحث الأول: اكتفاء السَّنهوري بالاستشهاد بالحديث الشَّريف.	٣٦٨٢
٧-	المبحث الثاني: استشهاد السَّنهوري بالحديث مسبوقاً بشاهدٍ من القرآن الكريم.	٣٧٠٤
٨-	المبحث الثالث: استشهاد السَّنهوري بالحديث متلواً بشاهد شعري أو نثري من كلام العرب الفصحاء.	٣٧١٢
٩-	المبحث الرابع: توجيهُ الاسْتشْهادِ ببعض الأحاديث بوجهٍ مُخالفٍ لما سبق توجيهُهُ به	٣٧١٦
١٠-	خاتمة البحث	٣٧٢٢
١١-	فهرس الآيات القرآنية	٣٧٢٤
١٢-	فهرس الأحاديث المستشهد بها	٣٧٢٥
١٣-	فهرس الأبيات الشعرية- فهرس أقوال العرب	٣٧٢٧
١٤-	فهرس المصادر والمراجع.	٣٧٢٨
١٥-	ثبت الموضُوعات.	٣٧٦٣